



المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.



المعهد العربي لإنماء المدن

العدد التاسع
أبريل ٢٠٢٥

مد جسور التواصل وبناء المستقبل الشراكات بين المدن

مدننا
MUDUNUNA

حراك المدن

المشاريع والمبادرات
المنفذة عبر الشراكات
بين المدن العربية والمدن
الأوروبية

رؤى حضرية

آراء الخبراء حول الشراكات
بين المدن
أدلة الشراكات بين المدن

مقابلات

السيدة فتيحة المودني
معالي عمدة مدينة الرباط
حول تجربة الرباط في تعزيز
التعاون بين المدن

إن الآراء الواردة في مجلة مدننا لا تعكس آراء المعهد العربي لإنماء المدن.

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban 

@arab_urban_sa 

/araburban 

/araburban 

/@arab_urban 

مد جسور التواصل وبناء المستقبل الشراكات بين المدن

فريق التحرير

د. أنس المغيري | المشرف العام
د. زياد علم الدين | رئيس التحرير
ميشيل إعجاز | مدير التحرير
عبدالرحمن الزعبي | منسق مشاريع
خالد خيري | اخطائي أول ترجمة

الغلاف الأمامي

صور متنوعة لمدن عربية وأوروبية
المصدر: مجموعة مصورين | Unsplash



الرياض، المملكة العربية السعودية
جميع الحقوق محفوظة
Md Amir Umar | Unsplash ٢٠٢٥©

١

افتتاحية

٦ كيف تبنى الشراكات بين المدن؟
رؤى وتجارب رائدة حول الشراكات بين المدن

٣

رؤى حضرية

١٧ دور رؤساء البلديات وقادة المدن في إثراء الحوار العالمي

١٩ تأثير قوة الشراكة على التحول البلدي في تونس ودورها في بناء المستقبل الحضري

٢٢ المدن المغربية والتعاون الدولي

٢٤ الأدلة الإرشادية للتعاون بين المدن

٥

أخبار المعهد

٤٢ بتوجيه من سمو أمين منطقة الرياض ورئيس المعهد: تدشين الموقع الإلكتروني لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية ٢٠٢٥ م

٤٤ وفد من المعهد يزور عددًا من عمداء المدن الأوروبية استعدادًا لمنتدى حوار المدن العربية والأوروبية

٤٥ أمسية رمضانية أقامها المعهد على شرف سفراء الدول الأوروبية لمناقشة أجندة منتدى حوار المدن العربية الأوروبية

٤٦ المعهد العربي لإنماء المدن شريكاً معرفياً في القمة الخامسة عشرة لمدن آسيا والمحيط الهادئ

٤٧ المعهد العربي لإنماء المدن يطلق سلسلة من تقارير السياسات الحضرية تُعنى بالتحول الرقمي وإدارة التراث الحضري في المدن العربية

٤٨ المعهد العربي لإنماء المدن يُنظّم سلسلة ورش تدريبية لتأهيل القيادات: وتعزيز كفاءة العمل البلدي

٤٩ المعهد العربي لإنماء المدن يُنظّم دورة تدريبية عن بُعد في إدارة المشاريع الاحترافية (PMP)

٥٠ سلسلة حراك المدن

٢

مقابلات

٩ السيدة فتيحة المودني معالي عمدة مدينة الرباط حول تجربة الرباط في تعزيز التعاون بين المدن

٤

حراك المدن

٢٨ الرياض وسيؤول: شراكة من أجل الابتكار والإدارة الحضرية

٣٠ قابلية العيش وسهولة الوصول في المناطق الحضرية: الشراكة بين عمان وبرشلونة

٣٣ تعزيز الشراكات من خلال التبادل الثقافي بين مراكش ومرسيليا

٣٥ شراكات إقليمية رائدة: دروس مستفادة من تجربة تونس ولشبونة

٣٧ أهمية الشراكات بين البلديات في تحقيق التنمية الحضرية: نماذج من رام الله، وبوردو، وتولوز

٣٩ التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية: نجاح الشراكات بين القصرين وميونخ

٤١ إدارة الموارد والبنية التحتية البلدية: شراكة نواكشوط مع المدن الأوروبية

افتتاحية

كيف تبني الشراكات بين المدن؟

رؤى وتجارب رائدة حول الشراكات بين المدن

د. زياد علم الدين - رئيس التحرير

ما هو متبع عالمياً. ولا يخفى على أحد ما قد تواجهه استدامة مثل هذه الشراكات من تحديات، حيث تصطم في أغلب الأحيان بالظروف الاقتصادية والبيروقراطية المفاجئة، والتي قد تؤثر في قدرات المدن على العمل كجهات فاعلة دولياً.

ويسعى هذا العدد من "مدننا" إلى تقديم رؤى وتجارب رائدة حول الشراكات بين المدن العربية والعالمية، بهدف تسليط الضوء على الجهود المبذولة في تعزيز أوجه التعاون وأهميتها في تحقيق المنفعة المتبادلة. ففي مقابلة مع معالي السيدة فتيحة المودني، عمدة مدينة الرباط، حول تجربة الرباط في تعزيز التعاون بين المدن، تحدثت خلالها عن رؤية الرباط الاستراتيجية في تعزيز الشراكة والتعاون الدولي التي تجمع العاصمة المغربية بالمدن الأوروبية. فقد أشادت بالمبادرة التي أطلقتها المدينة بهدف ترسيخ مكانتها كمدينة عالمية للتبادل الثقافي والمعرفي.

ومن خلال "رؤى حضرية" يستعرض هذا العدد مقالات هادفة يكتبها خبراء في مجالات التنمية الحضرية، حيث أعطى فريدريك فالبيه، وهو المندوب العام للرابطة الدولية لرؤساء البلديات الناطقين بالفرنسية، لمحة عامة عن الاستراتيجيات التي أتبع في مفهوم التعاون الدولي بين المدن، وعن دور

نعيش حالياً في عصر تسوده ثورة رقمية حولت العالم إلى واقع افتراضي قارب بين المجتمعات بأسلوب لم يسبق له مثيل. فقد أصبحت اهتمامات المدن وقضاياها عابرة للحدود الجغرافية ومتفاعلة مع التطورات والأحداث العالمية وبسرعة تفوق التوقعات. ومن هذا المنطلق، نجد أن التعاون بين المدن أصبح ضرورة وليس مجرد حدث عابر أو تقارب وجهات نظر أو تحالفات محدودة. هذا بالرغم من أن السياقات الحضرية بين المدن متنوعة، إلا أن الضغوطات الاقتصادية والتحديات البيئية والقضايا الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات، شكلت ظواهر مشتركة وسائدة عالمياً. فعلى سبيل المثال، أصبحت ظاهرة الاحتباس الحراري الناجمة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالمياً، وغيرها من القضايا الحاسمة، تلامس سلباً الحياة البشرية على سطح هذا الكوكب.

ومن هنا تبرز أهمية بناء المدن للشراكات الطويلة الأمد حول العالم من خلال مد أواصر التعاون والتفاهم، وتبادل المعرفة والخبرات في كيفية التعامل مع مثل هذه القضايا، بهدف التخفيف من آثارها. فبالتعاون تُضاعف فرص إيجاد الحلول الفعالة للقضايا التي لا يُمكن للبعض التفرد بمواجهتها، خصوصاً تلك المدن ذات الموارد المحدودة والتي قد تستلزم، في بعض الحالات، تغييرات في هيكلها المؤسسية لتواكب

التصميم العمراني. أما رام الله بفلسطين، فقد دأبت المدينة على المشاركة بنشاط في شراكات عديدة، أبرزها اتفاقية التوأمة مع مدينة بوردو الفرنسية. وتجسدت هذه الشراكات في شكل مبادرات ومشاريع تنموية مختلفة، بما في ذلك تطوير البنى التحتية البلدية، فضلاً عن الأنشطة الثقافية والفنية. وشاركت نواكشوط بمبادرات تعاون مع مدن أوروبية عديدة حيث تعد المدينة من أكبر الشركاء للاتحاد الأوروبي في القارة الإفريقية من حيث التمويل وأوجه التعاون والشراكات الإيجابية التي تفيد الأطراف المشاركة.

وفي الجزء الخاص بأخبار المعهد في نشرة "مدننا"، فإنه يسرنا الإعلان عن إطلاق تقريراً موسعاً حول "البلديات والتحول الرقمي في المدن العربية من منظور التطوير المؤسسي"، وذلك في شهر فبراير ٢٠٢٥م. كما تم إطلاق تقريراً آخر في شهر مارس ٢٠٢٥م بعنوان "إدارة التراث الحضري في المدن العربية - رؤى وممارسات البلديات". وضمن "حراك المدن"، نظم المعهد لقاء افتراضي تم خلاله استعراض تجربة مدينة نواكشوط في كيفية بناء شراكة متعددة الأطراف في إطار التعاون اللامركزي من أجل تحسين الولوج للمياه والصرف الصحي بالأحياء الطرفية للمدينة. كما نظم المعهد ورشة تدريبية، بعنوان "المشارك المعتمد في إدارة المشاريع"، تأتي ضمن سلسلة من الأنشطة التدريبية الهادفة لتعزيز القدرات المهنية في مجال إدارة المشاريع في المدن العربية.

وأخيراً، يجدر الذكر هنا إلى أن المعهد العربي لإنماء المدن يسعى دائماً إلى تدعيم الشراكات الاستراتيجية، وأبرز ما يتمثل في هذا المجال جهوده المبذولة في تنظيم النسخة الأولى لمنندى حوار المدن العربية الأوروبية، الذي تستضيفه الرياض في مايو ٢٠٢٥م، والهادف إلى بناء جسور التعاون والشراكة بين المدن العربية والأوروبية. ووفق هذا الإطار، قام وفد من المعهد وأمانة منطقة الرياض بسلسلة زيارات رسمية شملت لقاءات عديدة مع عمداء وممثلين لمدن أوروبية. وضمن السياق ذاته، استضاف المعهد في أمسيته الرمضانية عدد من سفراء الدول الأوروبية وممثلهم بهدف التعريف بهذا الحدث وأهميته في تعزيز أواصر التعاون بين المدن في العالم العربي والأوروبي.

رؤساء البلديات والقادة المحليون كمحرك للحوار الدولي. أما رايان نو كس، المدير الإداري لرابطة المدن والأقاليم السويدية للتعاون الدولي، فقد ركز على التجربة الخاصة التي قامت بها الرابطة في إبراز دور الشراكة بين المدن العربية والأوروبية، والمتمثلة في دعم السويد للاستدامة الحضرية في تونس. ومن جانبها أكدت السيدة سعاد الزيدي، الكاتبة العامة للجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، على أهمية ترسيخ مبدأ التعاون كآلية أساسية لرفع التحديات المطروحة وتحقيق تنمية مستدامة على المستوى الترابي. كما قدمت العديد من أمثلة ونماذج من الشراكات التي عقدت بين المدن المغربية والأوروبية.

كذلك تستعرض "مدننا" أربعة أدلة أعدتها منظمات دولية حول كيفية تعاملها مع مختلف جوانب التعاون، حيث تؤكد على أهمية الشراكات بين المدن لتوطين أهداف التنمية، وكيفية بناء شراكات تقوم على أسس المدن الشقيقة، كما تم تسليط الضوء على أهمية تحديد والحد المخاطر المرتبطة بجهود الدبلوماسية الحضرية، مع ضمان الوضوح وتعزيز الشفافية وترسيخ مبدأ المساءلة.

كما تقدم هذه النشرة موجزاً لعدة تجارب أثمرت في ترسيخ الشراكات وتعزيز العلاقات بين المدن في مجالات عدة، حيث توجت الزيارة التي قام بها سمو أمين منطقة الرياض إلى مدينة سيؤول بتعزيز الشراكة بين المدينتين من خلال توقيع مذكرة تفاهم ركزت على تعزيز أواصر التعاون في مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة المدن والتشغيل، بما في ذلك إدارة البنية التحتية في المناطق الحضرية، وتعزيز الحوكمة الرقمية، وتحسين الخدمات البلدية. إضافة إلى ذلك، فقد شملت هذه الاتفاقية مجالات أخرى تتعلق بتطوير المدن الذكية وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة، وكذلك تبادل الأفكار ومشاركة أفضل التجارب والممارسات في مجال التنمية الحضرية. كما شكّلت تجربة عمان وبرشلونة نموذجاً ناجحاً للشراكات بين المدن من حيث تحقيق إمكانية الوصول إلى قابلية العيش في المدن، حيث عقدت المدينتان شراكات شملت عدة نواحي في مجال التنمية الحضرية، بما في ذلك اتفاقيات التوأمة والتبادل الثقافي بين المدينتين.

أما تجربة مراكش ومرسيليا، فقد تمثلت في بناء شراكة استراتيجية بين المدينتين من خلال توقيع اتفاقية تعاون لتبادل الخبرات في مجال الإدارة البلدية، وترميم المعالم الأثرية والتاريخية، وتعزيز أنشطة حماية البيئة والحفاظ على المدينة، وتطوير مهارات الكوادر العاملة. وأكدت تجربة تونس ولشبونة على أهمية الشراكة بين المدن من خلال اتفاقية الصداقة والتعاون التي تسعى إلى تعزيز التبادل السياحي والثقافي والعلمي، بالإضافة إلى تشجيع تنظيم المؤتمرات المتعلقة بمجال التنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما تُبرز الأشكال المختلفة للشراكات بين القصرين التونسية وميونخ إمكانات التعاون بين المدن في المنطقة العربية والأوروبية، حيث تعاونت المدينتان في مبادرات متعددة في مجالات التنمية الاقتصادية الحضرية والمشاركة العامة في

مقابلات

معالي عمدة مدينة الرباط السيدة فتيحة المودني

حول تجربة الرباط في تعزيز التعاون بين المدن



معالي السيدة فتيحة المودني
عمدة مدينة الرباط

وُلدت السيدة فتيحة المودني في مدينة الرباط عام ١٩٨١م، وهي من مدينة تافراوت المغربية، وقد نشأت في بيئة محافظة. وكان لوالدها، المُحاط بأشخاص من جنسيات وثقافات وأيديولوجيات متنوعة، دورًا بارزًا في تشكيل اهتمامها بالحياة السياسية، والاقتصادية، والنقابية. وقد مكّنتها خلفيتها الغنية والمتنوعة من تولي منصب رئيس مجلس جماعة الرباط منذ الخامس والعشرين من مارس ٢٠٢٤م.

استهلت فتيحة المودني مسيرتها المهنية بتقلدها لمنصب سكرتير مجلس جماعة الرباط ومنتدبة في المجلس العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)، وأظهرت بوضوح قدرتها على القيادة والالتزام، مما ساهم في رئاستها لعدد من اللجان وفرق العمل، وفي مشاركتها الفعالة في مختلف المنتديات. ويتضح تفاني فتيحة المودني بجلاء في مجالات التنمية الحضرية والتعاون الدولي من خلال الأدوار المؤثرة التي أدتها عندما كانت تتقلد منصب الرئيس في عدد من الشبكات والروابط كشبكة المدن القوية، والشبكة الدولية للإنارة الحضرية (LUCI)، ومنصب الرئيس في الجمعية العالمية للمدن الكبرى (ميترابوليس)، وحالياً أمينة المال بمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، إلى جانب المناصب الأخرى التي شغلتها. كما ساهمت عمدة مدينة الرباط بشكل كبير في تأسيس "الرابطة الأفريقية للقيادة"، وشغلت كذلك منصب نائب رئيس "جمعية الشباب للتنمية الاجتماعية بمنطقة السويسي" لتقدم من خلالها مساهمات قيّمة. وقد أتاحت لها هذه المناصب التي شغلتها الفرصة في مشاركة خبراتها الواسعة وتعزيز الشمول الاجتماعي والحوكمة الرشيدة في المغرب.

بصفتكم عمدة لمدينة ذات أهمية استراتيجية، ما هي الرؤية التنموية التي تسعون لتحقيقها لمدينة الرباط؟

شكرًا لتوجيه هذا السؤال الوجه الذي يسלט الضوء على الرؤية الاستراتيجية لمدينة الرباط، العاصمة السياسية والإدارية والثقافية للمملكة المغربية، المدينة الإمبراطورية التاريخية التي تجمع بين الأصالة والحداثة في تناغم تام، بحيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التعاون بين العالمين العربي والأوروبي والأفريقي.

أما بالنسبة للرؤية التنموية لمدينة الرباط، فبرنامج عمل الجماعة وخطة الطريق المبلورة في إطار تنزيل الاستراتيجيات الوطنية والبرامج القطاعية وأسس النموذج التنموي الجديد على الصعيد المحلي يتركزان أساسًا على عدة محاور رئيسية

تلعب مدينة الرباط دورًا بارزًا في تعزيز التعاون الدولي بين منطقتين العربية والأوروبية. وخلال السنوات الأخيرة، أطلقت بلدية الرباط سلسلة من المبادرات التي تهدف إلى ترسيخ مكانتها كمدينة عالمية للتبادل الثقافي والمعرفي. وكباقي المدن المدعوة، وبصفتها إحدى المدن البارزة، تستعد الرباط للمشاركة في النسخة الأولى من منتدى حوار المدن العربية الأوروبية، المقرر عقده في العاصمة السعودية الرياض في مايو المقبل لعام ٢٠٢٥. وفي هذا العدد من نشرة مدننا، نسلط الضوء على رؤية الرباط الاستراتيجية للتعاون ونستكشف مع عمدة المدينة، معالي السيدة فتيحة المودني، آفاق التعاون والشراكات التي تجمع العاصمة المغربية بالمدن الأوروبية.

من أهمها: الثقافة، الاستدامة، الاندماج الاجتماعي والابتكار.

هذه المحاور تشكل الإطار العام لتحويل الرباط إلى مدينة عالمية رائدة في التبادل الثقافي والمعرفي، مع الحفاظ على هويتها التاريخية وتراثها العريق.

وفيما يلي أبرز الجوانب التي ساهمت فيها هذه المبادرات:

١. الثقافة كجسر للتواصل

تسعى الرباط إلى تعزيز مكانتها كعاصمة ثقافية ليس فقط على المستوى الوطني، ولكن أيضاً على الصعيدين العربي والدولي والافريقي. ومن أهم المبادرات التي تم إطلاقها بفضل الرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده نجد البرنامج الملكي المندمج "الرباط، مدينة الأنوار، عاصمة المغرب الثقافية"، موازاة مع العديد من برامج التبادل الثقافي مع المدن الأوروبية والافريقية.

كما أن مدينة الرباط تعتبر عاصمة العلم والمعرفة، بحيث تتوفر فيها أكبر الجامعات، والمؤسسات التعليمية منها الدولية والوطنية والمدارس العليا، وكذا معاهد عمومية وخصوصية ومراكز ثقافية دولية ومدينة جامعية "مدينة العرفان"، بالإضافة إلى العديد من مؤسسات البحث العلمي والابتكار فضلاً عن خزانة وطنية، كما تتوفر على بنايات تحتية ثقافية جد مهمة مثل المسرح الكبير ومتحف محمد السادس للفن المعاصر ومتحف الحلي ومتحف الصور الفوتوغرافية وغيرها، وبذلك يتم تنظيم عدة مهرجانات دولية مثل معرض الكتاب الدولي و المهرجان الدولي موازين.

هذه المميزات خولت للعاصمة الرباط أن تفوز بلقبين مميزين كأول عاصمة للثقافة الافريقية وعاصمة للثقافة في العالم الاسلامي.

وعلاوة على ذلك، حصلت العاصمة المغربية على جائزة الشرف من مؤهل الأمم المتحدة لتمييزها في مجال التخطيط الحضري المستدام والشامل، وعلى جائزة التميز لمدن البحر الأبيض المتوسط لتمييزها في مجال الشمول الاجتماعي والثقافة.

٢. الاستدامة كأساس للتنمية

في إطار الرؤية الاستراتيجية، تولي مدينة الرباط أهمية كبرى للتنمية المستدامة. بحيث تم إطلاق عدة مشاريع تهدف إلى تحسين جودة الحياة والمحافظة على الثروات الطبيعية من أهمها الثروات المائية، مثل تطوير المساحات الخضراء الشاملة مع سقيها بتقنية تدوير المياه العادمة REUZE مع مشروع تحلية مياه البحر في طور الانجاز، وأيضاً مبادرات تعزيز النقل المستدام مثل تشجيع استعمال الترامواي، وإدخال نظام النقل بالحافلات الكهربائية بالتعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA)، وتنقل المشاة.

٣. الابتكار كمحرك للنمو

تسعى مدينة الرباط إلى أن تكون مركزاً إقليمياً للابتكار وريادة الأعمال. من خلال إنشاء مراكز البحث والتطوير، ودعم الشركات الناشئة، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام

والخاص، وبذلك تهدف المدينة إلى جذب الاستثمارات وخلق فرص. كما أن الرباط تعمل على تعزيز التعاون مع المدن الأوروبية في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مما يساهم في نقل المعرفة وتبادل الخبرات بين الأقران.

٤. الشراكات الدولية

كمدينة جسر بين العالمين العربي والأوروبي والافريقي، وبفعل رئاستها لمجموعة من المنظمات الدولية والشبكات العالمية، تساهم مدينة الرباط في الربط والتشبيك بين الفاعلين الأكاديميين والاقتصاديين ورجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني، كما تشجع على جميع أنواع الشراكات مع المدن الأوروبية في مجالات متنوعة، كما تفتح آفاقاً جديدة للتعاون في قطاع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط الحضري المرن وإدارة الأزمت والطاقات المتجددة، والنقل العمومي المستدام وتدبير النفايات والبحث العلمي، والعديد من القطاعات الحيوية.

وأخيراً يمكن أن نؤكد أن مدينة الرباط تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤيتها التنموية مرتكزة على أسس الديمقراطية التشاركية والحوكمة الجيدة، محافظة على التراث المادي واللامادي ومواكبة التحديات الراهنة. فعلى غرار ما ذكر سالفاً، فإن المشاركة في منتدى حوار المدن العربية الأوروبية في الرياض ستكون فرصة سانحة لإبراز هذه الرؤية وتعزيز التعاون مع المدن الشريكة، مما يعكس دور الرباط كمدينة عالمية تساهم في بناء جسور التفاهم والتعاون بين الشعوب.

وبذلك، فإن هذه الرؤية التنموية الشاملة تجع ل من الرباط نموذجاً يُحتذى به في المنطقة، وتمهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقاً لسكانها وزوارها على حد سواء.

كيف ساهمت خبرتكم في التعاون مع المنظمات الدولية، مثل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة وشبكة المدن القوية والجمعية الدولية للمدن الكبرى ميتروبوليس، في تحسين إدارة شؤون البلدية؟

خبرتنا في التعاون مع المنظمات الدولية، مثل شبكة المدن القوية (Strong Cities Network) التي تتشرف السيدة فتيحة المودني برئاستها المشتركة مع مدينة لاهاي الهولندية والجمعية الدولية للمدن الكبرى ميتروبوليس (Metropolis) التي تحتل بها السيدة المودني الرئيس وأيضاً منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) التي تتقلد بها السيدة فتيحة المودني منصب أمينة المال بالإضافة إلى أنها تتأخرس الجمعية الدولية للأنارة الحضرية (LUCI) كما تحتل مرتبة استشارية لدى الأمم المتحدة لكونها عضو الفريق الاستشاري للحكومات المحلية والجهوية لدى الكاتب العام لمنظمة الأمم المتحدة بالإضافة إلى عضويتها في المكتب التنفيذي للجمعية الدولية لعمداء المدن الناطقة بالفرنسية AIME، ومنظمة المدن العربية، المنظمة العالمية للمدن الإسلامية. تعتبر بمثابة رافعة قوية وهدافة لتحسين إدارة شؤون مجلس جماعة الرباط وتعزيز مكانتها كمدينة رائدة على الصعيدين العربي والدولي والافريقي. هذه الشراكات الدولية أتاحت لنا فرصاً متعددة وبارزة لتبادل الخبرات، ونقل المعرفة، وتطبيق

٥. بناء قدرات الفاعلين المحليين

من خلال أورش العمل والتدريبات والدورات التكوينية التي تنظمها هذه الشبكات والمنظمات الدولية، لقد تم تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجالات متعددة، مثل إدارة الأزمات والاستجابة للكوارث الطبيعية والأزمات الصحية والبيئية. بالإضافة إلى أنه تم تنظيم العديد من الدورات التكوينية التطبيقية لتحسين الاستجابة للأزمات والكوارث.

٦. تعزيز التبادل الثقافي والمعرفي

هذه المشاركة القوية والانخراط الفعال اتاحوا لنا فرص مهمة لإبراز التراث الثقافي للرباط على الساحة الدولية وتعزيز التسويق الترابي للعاصمة الشريفة كعاصمة عالمية تجمع بين الأصالة والحداثة، وفي الوقت نفسه مكن المدن الأعضاء عامة والرباط خاصة من الاستفادة من تجارب نظيراتها في تعزيز التبادل الثقافي. وهنا لابد أن أفق لأشير أن مدينة الرباط قد أحرزت على لقبين بارزين في سنة ٢٠٢٣-٢٠٢٢ كأول عاصمة للثقافة الإفريقية وعاصمة للثقافة في العالم الإسلامي بالإضافة أنها صنفت من طرف اليونسكو عاصمة دولية للكتاب لسنة ٢٠٢٦.

٧. تعزيز التعاون بين المدن

هذه الشبكات وفرت لنا فرصاً لبناء شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف مع مدن أخرى. على سبيل المثال، تم توقيع اتفاقيات تعاون مع مدن أوروبية في مجالات مثل المحافظة على التراث، والتنمية الثقافية وتدريب المساحات الخضراء، والابتكار التكنولوجي. هذه الشراكات ساهمت في نقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات في مجال حوكمة وإدارة المدن.

تتعاون مدينة الرباط مع العديد من المدن الأوروبية على مبادرات مشتركة لتعزيز شموليتها وزيادة جودة الحياة لسكانها. هل يمكنكم تسليط الضوء على بعض هذه المبادرات والمشاريع التعاونية الرئيسية؟

بالطبع، مدينة الرباط تعمل بشكل نشط على تعزيز التعاون مع المدن الأوروبية من خلال مبادرات ومشاريع مشتركة تهدف إلى تعزيز الشمولية وتحسين جودة الحياة لسكانها. هذه الشراكات تغطي مجالات متنوعة، بما في ذلك التنمية المستدامة، والثقافة، والابتكار التكنولوجي، والتنمية الاجتماعية، والنقل الحضري. وفيما يلي بعض أبرز هذه المبادرات والمشاريع التعاونية:

١. مشروع "الرباط مدينة خضراء"

بالتعاون مع مدن أوروبية مثل برشلونة وباريس، تم إطلاق مبادرات لتشجيع توسيع المساحات الخضراء، مثل إنشاء الحدائق العمومية وتحسين إدارة النفايات. هذه المشاريع تستند إلى تجارب ناجحة في المدن الأوروبية لتعزيز الاستدامة البيئية.

٢. الطاقات المتجددة

تعمل الرباط مع شركاء أوروبيين وأسيويين، على تطوير

أفضل الممارسات العالمية في إدارة الشأن الترابي والحوكمة المحلية. طورنا عددًا من مشاريع الشراكة مع المدن في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى تمويلنا لعدد من المشاريع في المدن الإفريقية (FACDI)، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، كما تعاوننا مع العديد من وكالات التنمية والمنظمات لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في جميع أنحاء العالم.

١. تحسين التخطيط الحضري المستدام

شبكة ميتروبوليس العالمية (Metropolis) ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) و الجمعية الدولية لعمداء المدن الناطقة بالفرنسي: AIMF، التي تجمع مدناً كبرى من حول العالم، وفروا لنا منصة لتبادل الخبرات وأحسن الممارسات في مجالات التخطيط الحضري المستدام، إضافة إلى شبكة المدن القوية والشبكة الدولية للإنارة الحضرية.

٢. تعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي

ففي هذا المجال لابد من الإشارة أن المملكة المغربية دولة يعمها الأمن والاستقرار والتسامح والسلام، وخاصة مدينة الرباط دائماً شكلت عبر التاريخ مقر ومهد الحضارات المتنوعة فهي مدينة آمنة وهادئة ويعم بها العيش الرغيد مع تنوع الجنسيات والزوار.

وبذلك فقد أدرجت ضمن برنامج الأمم المتحدة للمدن الآمنة في عام ٢٠١٥، من خلال المشروع الريادي: "الرباط مدينة آمنة وخالية من العنف ضد النساء والفتيات".

كما أن مدينة الرباط منخرطة في مبادرة إفريقية شاملة بعنوان "الرباط حامية لأطفالها" برئاسة المرصد الوطني لحقوق الطفل بالتعاون مع الشبكة الدولية للإنارة الحضرية.

٣. تعزيز الشفافية والحوكمة المحلية

التعاون مع هذه المنظمات الدولية الرائدة في مجال التدبير الترابي، مكن المسؤولين المحليين بالرباط من الاستفادة من تجارب بناء و متميزة في مجالات تعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة الجيدة، وبذلك تم تطوير آليات جديدة لإشراك المواطنين في صنع القرار.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن اللامركزية التي أقرها دستور المملكة لعام ٢٠١١ تشكل ركيزة أساسية في تعزيز الحوكمة المحلية الفعال والمستجيب لتطلعات المواطنين.

٤. الاستفادة من التمويل الدولي والدعم التقني

هذه الشراكات الدولية تمكن المدن من فتح أبواباً وفرص للحصول على تمويلات مهمة من طرف مؤسسات دولية لتنفيذ مشاريع تنموية ووكالة التنمية مرفوقة بدعم تقني ولوجستي.

على سبيل المثال، انخرطت مدينة الرباط في مشاريع ممولة من طرف وكالات التعاون الدولية تتعلق بقطاعات التنمية الاجتماعية والطاقات المتجددة والنقل المستدام.

كما ان مدينة الرباط منخرطة في برنامج نجاعة الأداء الممول من طرف صندوق النقد الدولي ووزارة الداخلية.

مشاريع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بحيث تم تركيب الألواح الشمسية في عدة مباني عمومية، مما ساهم في تقليل انبعاثات الكربون وتعزيز الاعتماد على الطاقة النظيفة.

٣. احتفاليات "الرباط عاصمة الثقافة الافريقية والاسلامية"

بالتعاون مع مدن مثل المدن الافريقية عن طريق منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة بإفريقيا (UCLGA) وبعض المدن الاوروبية، تم تنظيم فعاليات ثقافية مشتركة تجمع بين الفنانين والمفكرين من العالمين العربي والاسلامي والأوروبي والافريقي. هذه الفعاليات تسهم في تعزيز الحوار الثقافي وإبراز التراث المغربي على الساحة الدولية.

٤. برامج التبادل الطلابي والفني

تم توقيع اتفاقيات مع مدن عالمية البعض منهم أوروبية قصد تنظيم برامج تبادل طلابي وفني، تهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل بين الشباب من مختلف الثقافات.

٥. مشروع "الرباط الذكية"

بالشراكة الفعالة مع مدن مثل فيينا النمساوية ومدينة أنجيه الفرنسية وأستانا بكازاخستان، تم تصميم وبرمجة مشاريع لتحويل الرباط إلى مدينة ذكية. يشمل ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين إدارة النقل، وتوفير خدمات بلدية إلكترونية، وتعزيز الأمن الحضري.

٦. مشروع الترامواي

بالتعاون مع شركاء أوروبيين بالأساس، تم الاشتغال على مشاريع قصد تطوير وتوسيع شبكة الترامواي TRAMWAY في الرباط، بحيث أصبحت هذه الشراكات نموذجاً ناجحاً في مجال النقل الحضري المستدام. وبذلك تم الاستفادة من خبرات مدن في مجال تصميم وتنفيذ هذه المشاريع ومن أهم هذه المدن مدينة ليون الكبرى بفرنسا.

٧. برامج التبادل الأكاديمي

بالتعاون مع جامعات أوروبية وأسيوية في مدن مثل مدينة باريس الفرنسية وعن طريق اتفاقيات التوأمة المبرمة بين المدن الأوروبية والأسيوية مثل مدينة جينان الصينية، تم إطلاق برامج تبادل طلابي وأكاديمي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات البحث العلمي والابتكار.

٨. برامج دعم الشباب والمرأة

تم إطلاق مبادرات ريادية بشراكة مع مدن أوروبية لدعم ريادة الأعمال بين الشباب وتمكين المرأة، بما في ذلك توفير التدريب لتقديم الطلبات لتمويل المشاريع الصغيرة.

٩. تبادل الخبرات في إدارة الأزمات

بالتعاون مع مدن أوروبية وأمريكية وأسيوية، تم تنظيم ورشات عمل لتبادل الخبرات في مجال إدارة الأزمات، مثل الاستجابة للفيضانات والزلازل والأزمات الصحية والبيئية.

وفي الأخير، نؤكد أن هذه المبادرات والمشاريع التعاونية

تعكس التزام الرباط ببناء شراكات قوية مع المدن الأوروبية لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة وتقليص الفوارق الاجتماعية. من خلال هذه الشراكات، تمكنت الرباط من الاستفادة من الخبرات الدولية وتطبيق أفضل الممارسات في مجالات متنوعة، مما يجعلها نموذجاً ريادياً في مجال التعاون اللامركزي.

لقد حظيت مدينة الرباط سنة ٢٠٢٤ بجائزين عالميتين بجائزة الشرف من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال التخطيط الحضري المستدام والشامل، وبجائزة التميز لمدن البحر الأبيض المتوسط في مجال الاندماج الاجتماعي والثقافة، ما هي التدابير التي قامت بها لنيل هذين الاعترافين القيمين؟

تُعد الجائزتان العالميتان اللتان حصلت عليهما مدينة الرباط في عام ٢٠٢٤، ونخص بالذكر جائزة الشرف من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال التخطيط الحضري المستدام والشامل، وجائزة التميز لمدن البحر الأبيض المتوسط في مجال الاندماج الاجتماعي والثقافي، إنجازاً كبيراً يعكس الجهود الجبارة التي تبذلها المدينة لتعزيز التنمية المستدامة والشمولية والاندماج الاجتماعي والتنوع الثقافي، تحت التوجيهات الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس دام له النصر والتمكين، بدعم وتنسيق موطد بين القطاعات الوزارية المعنية والمصالح الولائية لولاية جهة الرباط سلا القنيطرة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص ولاسيما شركات التنمية المحلية ومراكز البحث العلمي والجامعات. هذه الجوائز تعد تنويجاً لجهود كبيرة ومتكاملة، و تُبرز مكانة الرباط كمدينة رائدة على الصعيدين العربي والدولي في مجالات التخطيط الحضري المندمج والاندماج الاجتماعي المستدام والمرن.

وفيما يلي بعض التدابير والمبادرات التي ساهمت في حصول الرباط على هاتين الجائزتين مع أبرز الأوراش التي أنجزت لنيل هذين الاعترافين القيمين:

١. تم توسيع شبكة الترامواي، وإدخال نظام النقل بالحافلات الكهربائية، وإنشاء مسارات للدراجات، مما ساهم في تقليل الازدحام المروري وتقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين جودة الهواء.

- تحسين إدارة النفايات من خلال إطلاق برامج لإعادة التدوير بمطرح النفايات وخلق جمعية لتدوير النفايات "جمعية التوافق" مع تعميم برامج للتوعية والتحسيس والتواصل من أجل المساهمة في المحافظة على البيئة والموارد المائية وأيضا تقليل استخدام البلاستيك
- مع تفويض قطاع التدبير المفوض للنفايات لشركات القطاع الخاص

٢. تعزيز المساحات الخضراء

- مع العلم أن مدينة الرباط صفت مدينة خضراء بامتياز سنة ٢٠١٠، فقد إنشاء وتطوير العديد من الحدائق العمومية والمنتزهات، مثل الحزام الأخضر، وحدائق أبي رقرق، ومنتزه

ومهرجان الجاز بشالة ومهرجان المديح ومهرجان السينيما للمؤلف ومهرجان الكتاب للمرأة ومهرجان الفيلم وغيرها، هذه المهرجانات التي تجمع بين فنانين ومثقفين من مختلف الثقافات العالمية.

٨. دعم الفنانين المحليين

- توفير منح وفضاءات لعرض أعمال الفنانين المحليين، مما يساهم في إبراز التنوع الثقافي والابتكار.

٩. تعزيز الحوار بين الثقافات

- إطلاق برامج تبادل ثقافي مع مدن أوروبية وعربية وإفريقية، لتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب.
- تنظيم أيام ثقافية دولية
- تنظيم ورشات عمل وحوارات حول قضايا الاندماج، بالتعاون مع منظمات دولية ومدن عالمية وتجدر الإشارة أن مدينة الرباط عضو للمرصد الدولي للعيش معا International observatory of living together.

١٠. الشراكات الدولية والمحلية

- التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: تم تنظيم عدة لقاءات وبرمجة مشاريع هادفة بتعاون مع UN-Habitat، كما تم تنزيل الاستراتيجيات الوطنية والبرامج القطاعية المبرمجة في مجال الإسكان على الصعيد المحلي، وأيضاً الانخراط في السياسات الإسكانية المستدامة التي تم تطويرها على الصعيد الوطني من أجل تحسين إدارة المدن.
- تم خلق شركات التنمية المحلية وتعزيز الشراكات مع جميع القطاعات والمؤسسات العمومية والشبه العمومية.

١١. الاستدامة البيئية

- مشاريع الطاقة المتجددة:
- تم برمجة استعمال الألواح الشمسية في المباني العمومية وتشجيع استخدام الطاقة النظيفة في برنامج عمل جماعة الرباط.

١٢. إدارة المياه

- تم تطوير أنظمة حديثة لإدارة المياه، بما في ذلك إعادة استخدام المياه المعالجة في ري المساحات الخضراء.

١٣. برامج التوعية

- تم تنظيم حملات توعية حول أهمية توطين أهداف التنمية المستدامة السابعة عشر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما ساهم في تعزيز الوعي المجتمعي والمواطنة.
- التنصيص في دفتر التحملات الخاص بتفويض تدبير قطاع النظافة أهمية التحسيس بالمحافظة على البيئة

الحسن الثاني وإعادة هيكلة حديقة التجارب وخلق حدائق القرب في جميع المقاطعات لتحقيق العدالة المجالية، مما ساهم في تحسين جودة الهواء وتوفير مساحات ترفيهية للسكان. بالإضافة على أن مدينة الرباط تتوفر على غابة في وسط المدينة "غابة ابن سينا" والحزام الأخضر، حيث يصل حالياً معدل المساحات الخضراء ٧٥ متر ٢ لكل مواطن ويبلغ عدد الثرات الأخضر ٤٨٠٠ هكتار

- مع سقي جميع المساحات الخضراء بالمياه المستعملة وتخفيض الكلفة

٣. الطاقات المتجددة

- تم ادراج مشروع تركيب الألواح الشمسية في المباني العمومية ضمن مشاريع برنامج عمل جماعة الرباط، مع تشجيع استخدام الطاقة النظيفة في المنازل والشركات.

٤. المدن الذكية

- تم استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الخدمات الجماعية، مثل أنظمة إدارة المياه والطاقة الذكية، مما ساهم في تعزيز كفاءة الموارد.
- رقمنة الإدارة من خلال تطوير منصات إلكترونية لتسهيل مشاركة المواطنين في صنع القرار وتحسين الشفافية.

٥. برامج دعم الفئات المهمشة

- إطلاق برامج لدعم الشباب والنساء وكبار السن، من خلال توفير فرص للتدريب وتقوية قدرات الفاعلين المحليين.
- إنشاء مراكز اجتماعية وسوسيوثقافية في الأحياء ذات الدخل المحدود لتوفير خدمات تعليمية وترفيهية مجانية.
- تهيئة ملاعب القرب ودور الشباب ومساح القرب
- الترخيص للفئات ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من ملاعب القرب ومساح القرب والمسبح البلدي ومساح القرب بأئمة رمزية

٦. تعزيز المشاركة المجتمعية

- خلق هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع التابعة لمجلس جماعة الرباط، التي تعتبر هيئة استشارية من أجل دعم وتعزيز الديمقراطية التشاركية والمقاربة الشمولية وإشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي،
- إطلاق منصات تشاورية إلكترونية لتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار، مما ساهم في تعزيز الشفافية والثقة بين الإدارة المحلية والساكنة.
- إطلاق منصة الكترونية في إطار الحق في الحصول على المعلومة وفق الاستراتيجية الوطنية

٧. المهرجانات الثقافية الدولية

- تنظيم مهرجانات ثقافية دولية، مثل المعرض الدولي للنشر والكتاب (SIEL)، ومهرجان الرباط لثقافات العالم وموازن

الحديث والمعاصر ومتحف الحلي ومتحف الصور الفوتوغرافية وغيرها، حيث أصبحت المدينة منارة وجوهرة للفنون والثقافة على المستوى الدولي.

٤. تعزيز الفعاليات الثقافية والمعارض الفنية

استضافت الرباط العديد من المهرجانات والمؤتمرات العالمية، كما تنظم الرباط كل سنة العديد من اللقاءات والمهرجانات الثقافية الدولية، مثل معرض الكتاب ومهرجان موازين مهرجان الرباط لثقافات العالم، ومهرجان شالة للجاز ومهرجان المديح ومهرجان الفيلم الدولي ومهرجان الكتاب المرأة، وغيرها، وفعاليات مهمة تقام جزئياً في الرباط. هذه المهرجانات تجذب فنانين ومثقفين من جميع أنحاء العالم. كما تم إنشاء وتطوير عدة فضاءات فنية، مثل متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر وفيللا الفنون وقاعات مخصصة لعرض اللوحات الفنية العالمية مثل قاعة باب الرواح وقاعة علال الفاسي وقاعة الباحثين وغيرها، التي تستضيف معارض دولية ويعرض أعمالاً لفنانين من جميع أقطاب العالم، بالإضافة إلى تأهيل المركبات الثقافية كالمركب الثقافي المهدي بن بركة

٥. اتفاقيات الشراكات

إبرام اتفاقية شراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل، من أجل أحداث وتدبير مرافق ثقافية جماعية كمرسح المنصور والمعهد الثقافي اكدال والمعهد الموسيقي وقاعات مثل المهدي بن بركة والنهضة وغيرها مع خلق مسارح القرب في جميع المقاطعات

٦. تشجيع الإبداع الفني والأدبي

تم دعم المواهب المحلية من خلال ورشات عمل ومسابقات ثقافية hackaton، مما ساهم في إبراز الهوية الثقافية المغربية ببعدها العالمي وتعزيز التراث المادي واللامادي كما تم تهيئة فضاء الصانع التقليدي بالمدينة العتيقة.

٧. تعزيز التعاون الدولي

تم عقد شراكات مع منظمات ثقافية عالمية، بما يعزز تبادل الخبرات ويجعل الرباط محطة ثقافية بارزة على الخريطة العالمية.

وفي إطار الحوكمة الجيدة، تم خلق شركة جهوية للتنمية "الرباط الجهة للتراث التاريخي" من أجل تدبير المآثر التاريخية.

هذه الجهود تعكس التزام المدينة بالحفاظ على تراثها الثقافي المادي واللامادي، وتعزيز الإبداع المحلي، وبناء جسور التواصل مع الثقافات الأخرى. وبذلك فمدينة الرباط ليست فقط مدينة للأنوار، ولكنها أيضاً منارة للثقافة والإبداع.

• تم إطلاق برامج تدريبية للشباب في مجالات التنمية المستدامة والتنمية الثقافية، بالتعاون مع الجامعات المحلية ومؤسسات دولية ومراكز ثقافية وشركاء محليين وجمعيات المجتمع المدني، مع تبني منهج تشاركي فعال.

بالإضافة إلى هذه التدابير الشاملة والمتكاملة، لقد انخرطت مدينة الرباط انخراطاً فعالاً في الأجندة العالمية من أهمها "أجندة ٢٠٣٠" و"الأجندة الحضارية الجديدة" و"اتفاق باريس من أجل المناخ" وغيرها، عبر البرنامج الملكي المندمج "الرباط مدينة الأنوار وعاصمة المغرب الثقافية"، من أجل تسريع توطيد أهداف التنمية المستدامة.

تم تصنيف الرباط كثرات عالمي للإنسانية من قبل اليونسكو في عام ٢٠١٢. ما هي الإجراءات التي اتخذتها المدينة لتعزيز مكانتها كعاصمة ثقافية على المستوى العالمي؟

تصنيف الرباط ك"ثرات عالمي للإنسانية" من قبل اليونسكو في عام ٢٠١٢ كان بمثابة اعتراف دولي بتراتها الثقافية وتاريخها العريق. فمنذ ذلك الحين، اتخذت مدينة الرباط العديد من الإجراءات والتدابير التطبيقية تحت التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بشراكة مع جميع القطاعات الوزارية المعنية وولاية جهة الرباط سلا القنيطرة وجهة الرباط سلا القنيطرة وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص ولاسيما شركات التنمية المحلية والمراكز الثقافية والجامعات وجميع الفاعلين المحليين المعنيين بقطاع الثقافة والمحافظة على التراث، قصد تعزيز مكانتها كعاصمة ثقافية على المستوى العالمي. هذه الإجراءات تشمل مبادرات في مجالات التراث الثقافي، والفنون، والتعليم، والتبادل الثقافي، ولقد مكنت هذه الجهود العاصمة الشريفة من الحصول على لقبين متميزين سنة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ كأول عاصمة للثقافة الإفريقية وعاصمة للثقافة في العالم الإسلامي، ومن أهم هذه الترتيبات والتدابير، نجد.

١. تسجيل مواقع التراث العالمي

تم تسجيل عدة مواقع في الرباط على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، مثل مدينة الرباط الحديثة والعاصمة التاريخية: تراث مشترك، مما ساهم في تعزيز مكانتها الثقافية عالمياً.

٢. الحفاظ على التراث المعماري والثقافي والتاريخي

حيث تم ترميم العديد من المواقع التاريخية والمعالم الأثرية، كصومعة حسان وضريح محمد الخامس والموقع الأثري شالة والموقع التاريخي قصبة الأوداية مع إعادة تأهيل المدينة العتيقة، بالإضافة إلى الأسوار التاريخية للمدينة، مما يعكس عراقة الرباط ويجعلها متحفاً مفتوحاً للتراث الإنساني وأكثر جاذبية للسكان والزوار.

٣. تعزيز البنية التحتية الثقافية

تم إنشاء وتطوير مراكز وبنيات تحتية ثقافية ومسرح ضخم ومتاحف عالمية المستوى، كمتحف محمد السادس للفن

السن، من خلال توفير فرص للتدريب بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

٧. مراكز الابتكار المشتركة

اقترح إنشاء مراكز للابتكار في المدن العربية والأوروبية، لدعم الشركات الناشئة وتشجيع الابتكار في مجالات مثل التكنولوجيا الخضراء والذكاء الاصطناعي مع البحث على تمويلات مشتركة

٨. تبادل الخبرات التكنولوجية

تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية لتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا الحديثة، وآليات التمويل المحلية، والحوكمة المحلية.

٩. برامج التبادل الأكاديمي

تعزيز برامج التبادل الطلابي والأكاديمي بين الجامعات العربية والأوروبية، مع التركيز على مجالات البحث العلمي والابتكار.

١٠. مراكز البحث والتطوير

إنشاء مراكز بحثية مشتركة تركز على مجالات مثل الطاقة المتجددة، والابتكار، والذكاء الاصطناعي.

١١. تبادل الخبرات في إدارة الأزمات

تنظيم ورشات تدريبية في مجال إدارة الأزمات، مثل الاستجابة للكوارث الطبيعية والأزمات الصحية والوقاية الصحية في حالات الطوارئ.

١٢. إنشاء شبكة عربية أوروبية لإدارة الأزمات

اقترح إنشاء شبكة تنسيق بين المدن العربية والأوروبية لتحسين الاستجابة للأزمات والكوارث.

١٣. منصات التشاور الإلكترونية

تشجيع المدن على إنشاء منصات تشاورية إلكترونية لتمكين المواطنين من المشاركة في عمليات صنع القرار.

١٤. برامج التوعية

تنظيم حملات توعية وبرنامج تحسيسية، مع تطوير قدرات الجهات الفاعلة حول أهمية التنمية المستدامة والاندماج الاجتماعي، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني.

١٥. تطوير السياحة الثقافية

تشجيع المدن العربية والأوروبية على تطوير برامج سياحية تركز على الجوانب الثقافية والتاريخية.

١٦. السياحة البيئية

تعزيز التعاون في مجال السياحة البيئية، من خلال تطوير مشاريع تراعي المعايير البيئية ومتطلبات المرونة.

في إطار منتدى "حوار المدن العربية الأوروبية" المقرر عقده في مايو المقبل لعام ٢٠٢٥ بالرياض، وبصفتكم أحد أعضاء لجنة الأمناء الرئيسيين، ما هي الأفكار والرؤى التي تسعون ل طرحها لتعزيز واستدامة التعاون بين المدن العربية والأوروبية؟

في إطار مشاركة مدينة الرباط كعضو في لجنة الأمناء الرئيسيين لمنتدى "حوار المدن العربية الأوروبية" المقرر عقده في مايو ٢٠٢٥ بالرياض، أهدف إلى طرح رؤى وأفكار تعزز التعاون المستدام بين المدن العربية والأوروبية. هذه الرؤى تستند إلى مبادئ التنمية المستدامة، والتبادل الثقافي، والابتكار التكنولوجي، والذكاء الترابي، والاندماج الاجتماعي، مع اقتراح برامج شاملة لا تترك أحدا خلف الركب، وفيما يلي أبرز الأفكار التي أسعى ل طرحها:

١. إنشاء منصة عربية أوروبية للتبادل الثقافي

- اقتراح إنشاء منصة دائمة تتيح للمدن العربية والأوروبية تنظيم فعاليات ثقافية مشتركة، مثل المهرجانات الفنية، والمعارض، وأوراش تطبيقية ودورات تكوينية.
- تعزيز برامج التبادل الطلابي والفني بين المدن لتعزيز التفاهم المتبادل بين الشباب.

٢. حماية التراث الثقافي المشترك

- تعزيز التعاون في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، من خلال تبادل الخبرات في مجال إعادة ترميم المواقع التاريخية وإدارتها.
- خلق لجان مشتركة من أجل الاشتغال على مشاريع مشتركة لتوثيق التراث الثقافي غير المادي، مثل الموسيقى التقليدية والحرف اليدوية والطبخ

٣. مشاريع الطاقة المتجددة

- تشجيع المدن العربية والأوروبية على التعاون في تطوير مشاريع لاستعمال الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والرياح، مع التركيز على نقل التكنولوجيا وبناء قدرات الفاعلين المحليين، والبحث على تمويلات مبتكرة.

٤. إدارة النفايات والمياه

- تبادل الخبرات في مجال إدارة النفايات وإعادة التدوير والتثمين الطاقى، وتطوير أنظمة حديثة لإدارة المياه، بما في ذلك إعادة استخدام المياه المعالجة وتحلية مياه البحر.

٥. المدن الذكية

- تعزيز التعاون في تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمدن الذكية، مثل أنظمة النقل الذكي وإدارة الطاقة والأرشفة الإلكترونية والنظام المعلوماتي الجغرافي وغيرها وبرمجة دورات تكوينية في الموضوع.

٦. برامج دعم الفئات المهمشة

- اقتراح إنشاء برامج مشتركة لدعم الشباب والنساء وكبار

رؤى حضريّة

دور رؤساء البلديات وقادة المدن في إثراء الحوار العالمي



السيد فريدريك فالويه

يعمل كمندوب عام للرابطة الدولية لرؤساء البلديات الناطقين بالفرنسية (AIMF) منذ بداية يونيو ٢٠٢٤م، ويتمتع بخبرة امتدت لعدة سنوات في مجال الشبكات العالمية للسلطات المحلية، بالإضافة إلى عمله في السابق كمسؤول تنفيذي في إحدى السلطات المحلية. وعلاوة على ذلك، عمل السيد فريدريك لأكثر من ٣٠ عامًا في مجال الإدارة التنظيمية والشؤون العامة، وحصل على خبرات واسعة الحوكمة المحلية واستراتيجيات التأثير.

على المستوى الإنساني بهدف توفير الحلول لسكانها حتى وهي تتحمل أعباء كبرى جراء الأزمات العالمية.

ومن أبرز الأمثلة على هذا الحراك هو انطلاق النسخة الثانية من "الندوة الدولية للتجمعات المحلية لدول الساحل" في يناير ٢٠٢٥م بنواكشوط والتي عُقدت بعنوان " دعم التجمعات المحلية المهمة بالسلام والأمن والتنمية بمنطقة الساحل". ووفقًا للأنشطة المنفذة منذ عام ٢٠٢٣م بالشراكة مع السلطات المحلية في بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وبنين، وساحل العاج، فقد شددت الندوة على أهمية أولويات العمل لدعم التنمية الاقتصادية والسلام في منطقة الساحل من خلال المقترحات المتعلقة بالتدخلات التي لا تقتصر على الجوانب الأمنية فقط.

وقد تم وضع آلية تمويل رسمية بهدف استقطاب الدعم الدولي اللازم لتسيير العمل. وتبعًا لذلك، قدمت الرابطة الدولية لرؤساء البلديات الناطقين بالفرنسية دعمًا ابتدائيًا يقدر بنحو مليون يورو على مدى ثلاث سنوات، وستكون هذه الآلية متاحة للجهات المانحة الأخرى، ومن المتوقع أن تُسهم في التشجيع على تقديم الدعم للسلطات المحلية والمنظمات التي تقع تحت مظلتها.

يُمثل رؤساء البلديات والقادة المحليون أحد أهم عوامل نجاح الحوار العالمي في عصرنا الحاضر، لما يؤدونه من أدوار حيوية تساهم بشكل كبير في دعم الشراكات الدولية، ومد جسور التواصل بين المجتمعات المحلية وربطها بالقضايا العالمية، ويعود الفضل في ذلك إثرائهم للحوار الصادق، والمستمر، والمتوازن على مرّ العصور. وتكتسي هذه المساهمة أهمية كبيرة في عالم يشهد تصدعات وانقسامات على نحو متزايد ويحتاج إلى الاستعانة بكافة العوامل المُحركة المتاحة بهدف الحفاظ على التبادل والتفاهم المتبادل.

وبالإضافة إلى ذلك، تُعدّ "دبلوماسية المدن" اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى، فهي بمثابة مُكمّل للعمل الدبلوماسي للدول.

وتلتزم الرابطة الدولية لرؤساء البلديات الناطقين بالفرنسية (AIMF)، كمثيلاتها من الشبكات الأخرى المعنية بالقادة المحليين، مثل: منتدى الكومنولث لتحسين أداء الحكومات المحلية، ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، ومنظمة المدن العربية، بشكل تام بهذا المنهج، لأنه يتيح فرصة التعبير بحرية عن التنوّع ووجهات النظر، مع احترام فروقات كل منطقة وتاريخها. وتقوم الشراكات بين المدن

التعاون الإقليمي المستدام بين السلطات المحلية

تسعى البلدان في جميع أنحاء العالم على تعزيز تكاملها الإقليمي عبر الشراكات مع جهات إقليمية، مثل: رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، والاتحاد الأوروبي، واتحاد السوق الاقتصادية لغرب أفريقيا التابع لجامعة الدول العربية، بهدف منع وقوع الصراعات، وتعزيز الاستقرار، وتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية المشتركة بين هذه البلدان.

ومن شأن الحوار بين السلطات المحلية في المناطق نفسها أنه يساهم في تعزيز العلاقات الوثيقة التي تسعى الحكومات إلى ترسيخها، وذلك من خلال توطيدها قدر الإمكان مع السكان المحليين. ومن الممكن إقامة هذه العلاقات بين الجمعيات الوطنية للحكومات المحلية أو مباشرة عبر الشبكة المواضيعية للمدن والتي تعنى بمجالات التنمية الحضرية. وفي هذا السياق، يُعدّ الحوار العالمي أمرًا مهمًا لاستدامة التنمية الاقتصادية وبناء السلام والتفاهم بين البلدان. وفي السنوات الأخيرة، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، ساهمت الرابطة الدولية لرؤساء البلديات الناطقين بالفرنسية في إنشاء ست منصات إقليمية (في كل من المغرب العربي، وغرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، والبحيرات العظمى، والمحيط الهندي، وجنوب شرق آسيا)، والتي يعمل من خلالها رؤساء البلديات وقادة المدن في هذه المناطق على تطوير أنشطة محددة في المجالات ذات الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، والأنشطة الاجتماعية للسكان، والتبادل الثقافي، وغيرها من المجالات.

التعددية الشاملة

من المُسلّم به الآن هو مشاركة السلطات المحلية والإقليمية التي تُعدّ وسيلة حاسمة لأجندة التنمية العالمية وإضفاء الصفة الإقليمية على أهداف التنمية المستدامة. وبشكل عام، تعد هذه المشاركة مساهمة جوهرية وضرورية في الحفاظ على حيوية التعددية عندما تبدو أكثر هشاشة.

ومن جانبها تهتم الرابطة الدولية لرؤساء البلديات الناطقين بالفرنسية بالتعددية الشاملة في البلدان الناطقة بالفرنسية بوصفها الجهة المنوط بها إدارة وتنفيذ الاستراتيجيات في البلدان الناطقة بالفرنسية، وتتيح لها هذه المكانة الفرصة في إيصال صوت رؤساء البلديات إلى السلطات الأخرى، إلى جانب إقامة الشراكات الملموسة والمُثمرة مع الحكومات، وأعضاء مجالس النواب، والأكاديميين، ووسائل الإعلام.

وعلى ذات النهج، قامت مجموعة من الشبكات العالمية بتنظيم نفسها بهدف إيصال صوتها إلى المنصات العالمية وذلك من خلال فرقة العمل العالمية التي تم تشكيلها في عام ٢٠٠٨م، أو من خلال الشراكات الاستراتيجية التي عُقدت مع الاتحاد الأوروبي.

وعلاوة على ذلك، أضفت مجموعة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالحكومات المحلية والإقليمية الصفة الرسمية على مساهمتها في قمة المستقبل- ٢٠٢٤م.

وعلى نحو مماثل، تقترح شبكة حلول التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي يشترك في رئاستها كل من السيد جيفري ساكس، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة آن هيدالغو، عمدة باريس ورئيسة الرابطة الدولية لرؤساء البلديات الناطقين بالفرنسية، حلولاً مبتكرة لتمويل السلطات المحلية والإقليمية فيما يتعلق بالتحول البيئي والتنمية المستدامة.

"يُمثّل رؤساء البلديات والقادة المحليون أحد أهم عوامل نجاح الحوار العالمي في عصرنا الحاضر، لما يؤدونه من أدوار حيوية تساهم بشكل كبير في دعم الشراكات الدولية، ومد جسور التواصل بين المجتمعات المحلية وربطها بالقضايا العالمية"

ابتكار عالم القرن القادم

من المتوقع أن يعيش أكثر من ٧٠٪ من سكان العالم في المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٥٠م. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يتعين على القادة في العالم التعاون من خلال الآليات المتنوعة لدمج الأولويات التي يعبر عنها سكان المناطق الحضرية في استراتيجيات مدنها. وللبناء على ما أرسته أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٣٠، يجب ابتكار أساليب وطرق جديدة لعقد الشراكات بين مختلف مستويات المسؤولية الإدارية، واعتبار قادة المدن جزءًا من الحوكمة العالمية والوطنية. وهذا هو مفهوم "الحوكمة بالشراكة" الذي تنادي به شبكات المدن منذ عدة سنوات. ولن تجد كافة التحديات الحالية والمستقبلية حلولاً إلا من خلال العمل الجماعي والشراكات، سواء كانت هذه التحديات تتعلق بتغير المناخ، أو بناء السلام، أو إنتاج الغذاء، أو الاكتفاء الذاتي.

ومما سبق، تشدد رسالتنا التي نريد إيصالها إلى العالم على أهمية الشراكات التي تجمع الخبراء المحليين والدوليين، وقادة المدن والحكومات، والأكاديميين، والشباب، ومجموعات النساء، ومنظمات المجتمع المدني للعمل مع بعضهم البعض.

تأثير قوة الشراكة على التحول البلدي في تونس ودورها في بناء المستقبل الحضري



السيد ريان نوks

حصل على درجة البكالوريوس في الجغرافيا من جامعة برمنغهام وعلى درجة الماجستير في دراسات التنمية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن. ويشغل في الوقت الحالي منصب المدير العام رابطة المدن والأقاليم السويدية للتعاون الدولي (SALAR International)، ويتمتع بخبرة بلغت ٢٥ عامًا في مجال التعاون الإنمائي الدولي، وقد عاش وعمل في العديد من الدول الأوروبية، والأفريقية، والآسيوية، والشرق الأوسط.

على المناهج والخبرات الواسعة التي تتمتع بها المدن السويدية في مجال الاستدامة الحضرية والتحول الأخضر. وقد شكّل هذا البرنامج إطارًا لدعم المدن في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، بهدف تخطيط وتحقيق المستقبل الحضري المستدام.

وعلى الرغم من أن برنامج "سيمبيو سيتي" قد تم تطويره في الأصل ضمن النظام البلدي السويدي، إلا أنه ليس مجرد نموذج جاهز، بل أكثر ما يكون برؤية فلسفية: فهو يعتبر المدينة نظامًا بيئيًا، ويرى أنه يتعين فهم قضايا البيئة، والتنقل الحضري، والبنية التحتية، والرفاهية الاجتماعية على أنها مترابطة وتعتمد على بعضها. وعندما تم تطبيق هذا البرنامج في تونس، لم يتم نقله ببساطة من سياق إلى آخر، بل تم تكييفه وإعادة تفسيره بما يتناسب مع الاحتياجات، والمعايير، والواقع المؤسسي في تونس. وعلى هذا النحو، لم يعمل هذا البرنامج على توفير الأدوات فقط، بل ساهم كذلك في توفير مساحة مشتركة للتجريب والتفكير.

تشهد المدن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحولات تنموية سريعة. وتبعًا لذلك، باتت التحديات المتعلقة بالتوسع الحضري، والهجرة، والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتحديات الحوكمة، دقيقة ومتداخلة بشكل كبير. إلا أن هناك حلولًا، وإجراءات، وآليات يمكن أن تساهم في بناء المرونة في المناطق الحضرية. ولا تقتصر هذه الحلول على التصميم المادي للخدمات والبنية التحتية الحضرية فحسب، بل تشمل، وبشكل أساسي، على إعادة تعريف كيفية إدارة المدن، وتخطيطها، وإشراك مجتمعاتها المحلية.

وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠م، اعتمدت بلديتي المهدية والمروج في تونس طريقة جديدة للتفكير في التنمية الحضرية، مع التركيز على الاستدامة، والتخطيط المتكامل، والحوكمة التشاركية، ضمن برنامج "سيمبيو سيتي" (SymbioCity).

ويعتمد برنامج "سيمبيو سيتي"، الذي تنفذه رابطة المدن والأقاليم السويدية للتعاون الدولي (SALAR International) وبدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)

إعادة التفكير في الحوكمة من البداية

جرى تجريب مبادرات مستوحاة من برنامج "سيمبيو سيتي" في كل من مدينة المهدية، وهي مدينة ساحلية ذات إرث تاريخي عريق، ومدينة المروج وهي إحدى ضواحي تونس العاصمة وتشهد توسعاً حضرياً سريعاً، وذلك بهدف دعم جهود تنشيط المناطق الحضرية. وعلى الرغم من أن التغييرات المادية، كممرات التنقل الآمنة وتحسين المساحات العامة، كانت ملموسة، إلا أن التحول الحقيقي حدث داخل البلديات نفسها.

وعلاوة على ذلك، بدأت الحكومات المحلية تجريب طرق وأساليب جديدة لإشراك المواطنين، كما مارست الشراكات بين القطاعات، وعملت على جمع وتحليل البيانات الحضرية بأساليب وطرق لم يسبق لهم استخدامها. وقد تبدو هذه التحولات تقنية، ولكن آثارها مؤسسية: وكان من شأن هذه التحولات أنها ساهمت في تطوير البلديات لتصبح أكثر مرونة، وسريعة الاستجابة، وقادرة على قيادة أهداف التنمية الحضرية.

ومن الأهمية بمكان أن تعكس هذه الإجراءات المنهج الشامل للشراكات الدولية الذي يتبعه اتحاد المدن والأقاليم السويدية - وهو منهج يركز على التعلم المتبادل، والتطوير المؤسسي، والاستدامة. فبدلاً من فرض حلول جاهزة، انصبّ التركيز على الإبداع المشترك وتعزيز القدرات، انطلاقاً من إدراك أن المرونة طويلة الأمد لا تنبع فقط من تمويل المشاريع، بل من بناء المؤسسات القادرة على استدامتها.

والأهم من ذلك، أن هذه العمليات تعكس النهج الأشمل الذي تتبعه رابطة المدن والأقاليم السويدية للتعاون الدولي (SALAR International) - نهج متجذر في التعلم المتبادل، والتطوير المؤسسي، والاستدامة. وبدلاً من أن يعمل المنهج على فرض الحلول الجاهزة، كان التركيز على تعزيز الإبداع المشترك والقدرات، مع إدراك أن المرونة طويلة الأمد لا يتم تحقيقها من تمويل المشاريع فقط، بل من خلال بناء المؤسسات القادرة على استدامتها.

توسيع نطاق التأثير من خلال تعزيز القدرات المؤسسية

كانت من أبرز نتائج هذه الجهود في تونس هي ثقة السكان المتزايدة في البلديات فيما يتعلق بإدارة التداخلات والتعقيدات - سواء كان ذلك في التخطيط للنمو، أو سرعة الاستجابة للضغوط المناخية، أو التشاور مع الجهات المعنية. ومع تطبيق اللامركزية على الحوكمة الحضرية، يكتسب هذا التحول أهمية كبيرة. حيث تؤدي السلطات المحلية في الوقت الحالي أدواراً حيوية في تشكيل المستقبل الاقتصادي، والبيئي، والعمراني لمجتمعاتها.

ومن هنا نجد أن الارتباط بالمصالح الاستراتيجية السويدية يتسم بالدقة والوضوح. ولقد شدد التعاون الإنمائي السويدي منذ أمد بعيد على أهمية الحوكمة المؤسسية، وتوفير الخدمات الشاملة، بالإضافة إلى التخطيط الذي يراعي المناخ

والنوع الاجتماعي - حيث تتوافق هذه القيم بشكل كبير مع أولويات المناطق الحضرية. ومن خلال التركيز على القدرات المؤسسية والأطر التمكينية، تدعم مشاركة السويد ذلك النوع من التغيير المنظم الذي يحقق استقراراً طويل الأمد، ويفتح مجالاً للابتكار، ويبني منصات للشراكات المستقبلية - بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص.

ومن الأمثلة على أهمية مناهج التخطيط المتكامل في تيسير عمل البلديات هو ما تم في مدينة المروج التونسية، التي كانت تعاني من تحديات في إدارة الحركة المرورية وصعوبة في الوصول إلى المساحات الخضراء. فقد ساعدت هذه المناهج بلدية المروج في معالجة التحديات، وعلاوة على ذلك، ساهمت في وضع تصور للحلول ذات الصلة باستخدام الطاقة، وجودة الهواء، والصحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تهيئة مجالات الاستثمار القابل للتطوير - ليس فقط في مجال البنية التحتية، بل في مجالات التقنية، وخدمات الاقتصاد الدائري، والتصميم المقاوم للتغيرات المناخية - وهي قطاعات مشهود للشركات السويدية بخبرتها الطويلة فيها.

"التحول الحضري الهادف ممكّن عندما تقترن القيادة المحلية مع الشراكة العالمية المدروسة، وعندما تمنح هذه الشراكة الأولوية للأنظمة، والأفراد، والحوكمة بدلاً من منحها للإصلاحات غير المدروسة"

التحول البلدي من منظور إقليمي وعالمي

تتجاوز أهمية هذه الأمثلة إلى ما هو أبعد من حدود تونس. حيث تواجه البلديات في مختلف أنحاء المنطقة تحديات مشتركة تتمثل في التكيف مع التغيرات المناخية، وسرعة الاستجابة للتوسع الحضري، وتلبية طموحات السكان في مدن أكثر شمولاً. كما تبحث الكثير من المدن كيفية تعزيز المؤسسات البلدية بهدف التصدي للعوائق المؤسسية والمالية.

وفي هذا السياق، نجح النموذج التونسي في تقديم آراء قيمة. ويشير برنامج "سيمبيو سيتي" التجريبي في تونس إلى أن التحول الحضري الهادف ممكن عندما تقترن القيادة المحلية مع الشراكة العالمية المدروسة، وعندما تمنح هذه الشراكة

الأولوية للأنظمة، والأفراد، والحوكمة بدلاً من منحها للإصلاحات غير المدروسة.

وفي حين يفكر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في الوقت الحالي في الأولويات الشاملة للشراكات الدولية، نجد أن تجربة برنامج "سيمبيو سيتي" في تونس قد قدمت لنا دروساً قيمة في كيفية إرساء مشاريع الاستثمار الرائدة في أنظمة الحوكمة المحلية المرنة والسريعة الاستجابة. ويشمل ذلك توضيحاً عملياً لكيفية تعزيز التنمية الحضرية المتكاملة والتشاركية للاستدامة وشمولية استثمارات البنية التحتية الكبيرة. ومن خلال المزج بين التخطيط المكاني والتخطيط الشامل، وتوفير الخدمات، والاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية المحلية، توضح الأمثلة بجلاء كيف أن المبادئ الرئيسة التي يمكن أن تدعم "منهجاً شاملاً" لمبادرة "البوابة العالمية" للاتحاد الأوروبي تستطيع أن تؤدي إلى الترابط الإقليمي، وملكية المجتمع، والتأثير على المدى الطويل.

نحو تحقيق مستقبل حضري مشترك

مع استمرار المدن في تجريب التخطيط التشاركي، والبنية التحتية الخضراء، والابتكار المؤسسي، فإنها تُرسي دعائم المرونة والنمو المستدام على المدى الطويل. وتتيح هذه الجهود كذلك إمكانيات جديدة لتعميق الشراكات الإقليمية، بما في ذلك الشراكات بين المدن العربية التي تواجه تحديات مماثلة، وبين البلديات العربية والأوروبية التي تستكشف العمل المناخي المشترك، والحوكمة الرقمية، والابتكار في الخدمات العامة. ومن وجهة نظر استراتيجية، يشير هذا الأمر كذلك إلى قيمة الاستثمار في الدبلوماسية البلدية، مما يساهم في تمكين المدن من أن تصبح ليس مجرد جهات تنفيذية للسياسات الوطنية، بل عناصر استباقية للتنمية والشراكات الإقليمية.

وعلى هذا النحو، لا يُجسد الدعم الذي تقدمه السويد للاستدامة الحضرية في تونس المساعدة الفنية فحسب، بل يعكس رؤية مشتركة لمدن شاملة ومرنة ومُوجهة نحو المستقبل، وتكون مبنية على الاحترام المتبادل، والشراكة العملية، والإيمان بالقدرة التحويلية التي تتمتع بها القيادة المحلية. ومع تعمق التحولات الحضرية في المنطقة العربية، تُقدم تجارب مثل تلك التي شهدتها تونس الإرشاد والإلهام. وتؤكد هذه التجارب على أهمية توافق الاستراتيجيات العالمية مع الطموحات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى جعل المدن عوامل دفع ليس للإصلاح فحسب، بل للتجديد أيضاً.

المدن المغربية والتعاون الدولي



السيدة سعاد الزيدي

تشغل حالياً منصب الكاتبة العامة للجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية، بالإضافة إلى كونها مستشارة جماعية وجهوية. تتمتع بتجربة سياسية ومهنية متميزة، من خلال شغلها سابقاً منصب نائبة برلمانية وعضوة بلجنة الخارجية، ونائبة عمدة الرباط مكلفة بالتعاون الدولي، إلى جانب مسار مهني كإطار عالٍ ومسؤولة جهوية عن التدريب والجودة بالتجاري وفا بنك. حاصلة على إجازة في القانون الخاص، وماستر في قانون الأعمال، وماستر في الإدارة والتسويق، مما يعكس كفاءة عالية وخبرة متعددة المجالات.

١. التعاون مع مؤتمر السلطات الاقليمية والمحلية بالاتحاد الأوروبي

منذ حصوله سنة ٢٠١٩ على صفة اول شريك للديمقراطية المحلية بالمؤتمر، يشارك الى جانب ممثلي الجهات والعمالات والأقاليم ممثلو سبع مدن مغربية في أشغال الجلسات العامة ولجان المؤتمر التي تناقش المقاربات الكفيلة بتحسين العمل الدولي للمدن والجماعات الترابية وتبادل الخبرات بينها في مجال التدبير والتنمية بمفهومها الشامل.

٢. صندوق الدعم المشترك بين الجماعات الترابية المغربية والفرنسية:

يعتبر آلية مهمة تمكن مدن الدولتين من إنجاز مشاريع هادفة، وفي نسخته الرابعة الممتدة ما بين ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤، تم تقديم وتقييم مشاريع مشتركة بين جماعات مغربية وجماعات فرنسية (تارودانت، شام بيري/ ارناج، زرقطن / كوميرسي/ آيت يحيى...) خصص لتنزيلها دعم مالي يقدر ب ٧٠٠ الف يورو في عدة ميادين مرتبطة بالتنمية الحضرية والطاقة والشباب والرقمنة والمشاركة المواطنة وغيرها.

حرصت المنظومة القانونية المؤطرة للامركزية بالمملكة المغربية على ترسيخ مبدأ التعاون كآلية أساسية لرفع التحديات المطروحة وتحقيق تنمية مستدامة ومندمجة على المستوى الترابي، فبالإضافة الى المقتضيات الدستورية، أقرت القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات بأهمية التعاون الدولي حيث أدرجته ضمن الاختصاصات الذاتية التي تمارسها من خلال تقوية الشراكات وإبرام اتفاقيات مع فاعلين اجنبيين وفق ضوابط محددة تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الوطنية.

واعتبارا لما يسمو اليه التعاون الدولي بين المدن من خلق أواصر التآزر وتعبئة الامكانيات التي تسمح بالبناء المشترك وتبادل التجارب الرائدة في مختلف المجالات وخاصة التنمية الحضرية المستدامة، تشجع المدن المغربية الشراكات سواء بالانخراط في شبكات غير حكومية للسلطات المحلية أو إبرام اتفاقيات ثنائية لا نجاز مشاريع مشتركة وقع على الوضع المعيشي للسكان.

ومن هذا المنظور، يتناول هذا المقال نماذج وأمثلة فقط عن المبادرات النوعية التي اتخذتها المدن المغربية للتعاون مع نظيراتها بعدة مناطق جغرافية وخاصة مع أوروبا للمساهمة في تسريع وتيرة التنمية بها.

وقعت على اتفاقيات تروم توسيع آفاق التعاون اللامركزي ومنها اتفاقية مع جمعية المنتخبين الفرنسيين ورابطة المدن المتحدة بفرنسا والجمعية الإيطالية للجماعات والجهات الأوروبية وشبكة المدن القوية التي تنشط في مجال مكافحة التطرف والكراهية.

"تشجع المدن المغربية

الشراكات سواء بالانخراط في شبكات غير حكومية للسلطات المحلية أو إبرام اتفاقيات ثنائية لا نجاز مشاريع مشتركة وقع على الوضع المعيشي للسكان"

ه. الصندوق الافريقي لدعم التعاون اللامركزي الدولي دعم التعاون

يساهم هذا الصندوق في التنمية المستدامة والمندمجة للمدن المستفيدة عبر إنجاز مشاريع ذات الوقع المباشر على ساكني المدن الإفريقية.

وقد تم حتى الآن، انخراط ٣٣ جماعة مغربية أو مدينة وتحقيق ٤٤ مشروعا ب ٢٦ دولة افريقية همت ميادين مختلفة كدعم الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين والتنمية المستدامة وتطوير القدرات. دون إغفال الاتفاقيات الثنائية التي يتم توقيعها وتتبع تفعيل أهدافها أثناء فعاليات القمم التي تنظمها منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

ان التجربة التي خاضتها المملكة المغربية في مجال اللامركزية، جعلت المدن المغربية تحظى باهتمام نظيراتها من مختلف مناطق العالم سواء على المستوى المؤسسي أو القانوني او حجم المشاريع التنموية التي يتم تجسدها على أرض الواقع مع العديد من الشركاء الأجانب التي تأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والأجندة الإفريقية ٢٠٦٣.

٣. أمثلة ونماذج من الشراكات بين المدن المغربية ومثيلاتها الأوروبية

• مدينة شفشاون

تعتمد جماعة شفشاون على أسلوب الانخراط في المنصات الدولية وشبكات التعاون الدولي خاصة مع بلديات إسبانية كما أن المدينة صنفت ضمن المدن البيئية ويشغل رئيسها الجمعية المغربية للمدن البيئية (AMEV).

• مدينة مراكش

بادرت المدينة الى إبرام العديد من اتفاقيات التوأمة والتعاون مع مدن أجنبية في جميع أنحاء العالم، ومن أهمها المبرمة مع مدن أوروبية ، نذكر على سبيل المثال لأنغوليم بفرنسا وغرناطة بإسبانيا ودوسلدورف بألمانيا و تغطي هذه الشراكات مجالات متعددة ومتنوعة كالتخطيط العمراني و تدريب الشباب في مجال السياحة و التراث الثقافي.

• مدينة طنجة

بحكم موقعها الجغرافي والروابط التاريخية التي تربط المدينة بـمدن الجوار الأوروبي وخاصة اسبانيا والبرتغال وفرنسا وبلجيكا، تشهد المدينة تنفيذ برامج متعددة وهامة ضمن عدة اتفاقيات مبرمة مع عدد من المدن بهذه الدول كمالاتا وبرشلونة واليكانتى والميريا وفالنسيا بإسبانيا وفارو بالبرتغال ولوهافر ومرسيليا بفرنسا وسان جوزي ببلجيكا تتناول عدة مجالات تهم الهجرة بين المدن المتوسطة وإدماج الشباب والمناخ والتدبير الترابي.

• مدينة تارودانت

تفعيلا للاتفاقية التعاون التي جمعت بين المدينة ومدينة رومان سور إيزيرالفرنسية، تم بدعم من هذه الأخيرة، تنظيم أورش عمل للنهوض بالجانب الثقافي عبر إجراء دراسات وأبحاث بمشاركة شباب المدينتين.

• مدينة العيون

في إطار النموذج التنموي الذي تعرفه الأقاليم الجنوبية للمملكة، أبرمت مؤخرا جماعة العيون اتفاقية توأمة مع مدينة أرلينغتون بولاية تكساس الأمريكية تهدف الى تعزيز التعاون بين المدينتين ومنها التنمية الحضرية والتنشيط الاقتصادي والبيئي.

٤. الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات

لمواكبة المدن والجماعات وتشجيعها على تقوية التعاون اللامركزي والشراكة ذات البعد التنموي، تعمل الجمعية على توفير فرص وخلق فضاءات تسمح بتبادل الممارسات وتطوير العمل بالمدن.

وفي هذا الصدد، والى جانب عضويتها في أجهزة عدة منظمات للسلطات المحلية، CGLU, CGLUA, ARLEM ...، أطلقت الجمعية مبادرات هامة بالانفتاح على تجارب مختلفة حيث

الأدلة الإرشادية للتعاون بين المدن

وإيمانًا منا بأهمية تسهيل تبادل المعرفة حول هذا الموضوع، نقدم، من خلال النشرة الدورية (مدننا)، في هذا العدد أربعة أدلة (toolkits) طورناها منظمات دولية تتعامل مع جوانب مختلفة من التعاون بين المدن. وقد طُوِّرت هذه الأدلة بشكل خاص لمساعدة البلديات في استيعاب الإجراءات اللازمة بشكل أفضل لتحقيق الشراكات الناجحة، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز جهود التوأمة بين المدن.

مما لا شك فيه أن المدن تؤدي في الوقت الحالي أدوارًا استراتيجية تتعلق بصياغة الأجندات العالمية، حيث لم تعد عبارة عن كيانات معزولة داخل دولة أو منطقة، بل تتخطى حدودها الجغرافية ويمتد تأثيرها ليشمل مدن أخرى في العالم، كما أن للمدن تأثير ملحوظ على ممارسات التنمية الحضرية العالمية من خلال تشكيلها للمشهد الحضري. وتبعًا لذلك، هنالك حاجة ملحة إلى إجراء المزيد من البحث وإثراء الحوار حول الإجراءات والآليات التي يمكن تنفيذها بهدف تعزيز التعاون الفعّال بين المدن والمنظمات والجهات الأخرى الفاعلة في مجال التنمية الحضرية.



الدليل ٢:

برنامج بناء المدن الشقيقة



الدليل ٤:

مدن عند مفترق الطرق: فهم مخاطر الدبلوماسية الحضرية ومعالجتها



الدليل ١:

الشراكات بين المدن لتوطين أهداف التنمية المستدامة



الدليل ٣:

التعاون بين المدن

دليل ١:

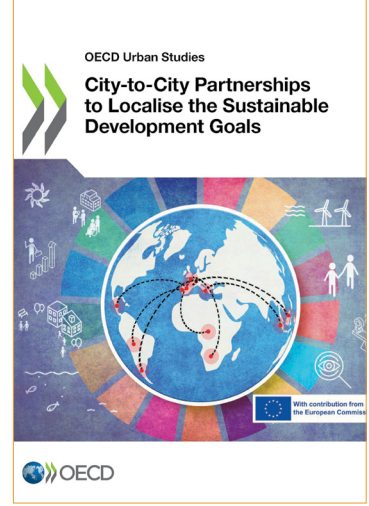
الشراكات بين المدن لتوطين أهداف التنمية المستدامة

يشدد هذا الدليل في المقام الأول على أهمية بناء الشراكات بين المدن والتعاون اللامركزي من أجل التنمية (DDC)، والتي تُعدّ من العوامل الرئيسية في تقدم الأجندات العالمية. ويهدف الدليل الذي يستهدف مختلف الجهات الفاعلة التي تنشط في قطاع التنمية، إلى تيسير الحوار المحلي الوطني حول التعاون من أجل تحقيق التنمية.

ويتناول الدليل تحديد شروط الإطار التي من خلالها يمكن لمختلف المدن الانخراط في شراكات مستدامة، مع شرحه لفكرة التعاون بين المدن باعتبارها ظاهرة نشأت من خلال التوأمة الثنائية بين المدن ومن ثم انتقلت إلى مرحلة الترتيبات الأكثر تطوراً. ويحدد الدليل أيضاً العناصر التي يجب أن تؤخذ في الحسبان لتعزيز الشراكات الناجحة، وتشتمل هذه العناصر على السياسات والاستراتيجيات، والحوكمة، والبيانات والمعلومات، والتمويل، وإشراك الجهات المعنية وأصحاب المصلحة.

وبعد المناقشة المستفيضة المتعلقة بمختلف جوانب الشراكات بين المدن، اقترح الدليل وضع إطار منهجي للرصد والتقييم لتحديد أهداف التنمية المستدامة محلياً. وقد تم اختبار هذا الإطار عبر برنامج تجريبي، حيث أجري تقييم ذاتي لنحو ٢٧ شراكة تضم عدداً من الحكومات المحلية وجهات أخرى من القطاع العام. ووضحت نتائج التقييم أن أغلب الشراكات اعتبرت التعلم من الأقران من العناصر الأساسية في أنشطتها، وأن بعض المجالات الرئيسية التي يتم التركيز عليها من خلال هذه الشراكات تساهم في معالجة التحديات المحلية الملحوسة كالتنقل الحضري، والإسكان الميسر، والمساواة بين الجنسين.

وبالإضافة إلى ذلك، يسلط هذا الدليل الضوء على الآثار المترتبة على السياسات وكيفية المضي قدماً فيما يتعلق بإطار الرصد والتقييم، وخاصة دوره في تسهيل الإجراءات الخاصة بتطوير السياسات القائمة على الأدلة، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي،
٢٠٢٣©

https://www.oecd.org/en/publications/city-to-city-partnerships-to-localise-the-en-sustainable-development-goals_d2fe7530.html

دليل ٢:

برنامج بناء المدن الشقيقة

ضمّم هذا الدليل بهدف تسهيل عملية بناء الشراكات الناجحة بين المدن الشقيقة أو المدن التوأمة. ويعمل هذا الدليل على مساعدة البلديات في بناء برامج جديدة للمدن الشقيقة أو تعزيز شبكاتهما القائمة من الشراكات وذلك من خلال الرؤى والممارسات التي تم استعراضها في وثيقة الدليل. كما يحدد الدليل برنامج المدن الشقيقة الناجح باعتباره برنامجاً يقوم على تاريخ التعاون بين مدينتين، ويدمج الاحتياجات الحالية للمجتمعات ويستعد لتلبية احتياجات البرنامج خلال نضجه، وتكيفه، وتوسعه.

وبالإضافة إلى الرؤى والممارسات التي يستعرضها الدليل، فإنه يحدد كذلك أبرز الخطوات التي يجب على الجهات المعنية اتخاذها لإضفاء الطابع الرسمي على علاقة المدن الشقيقة، وتشتمل هذه الخطوات اختيار المدينة، ودمج البرنامج، وبناء العضويات، وتشكيل اللجان، ووضع الميزانية، وإنشاء الإعلانات. ويستعرض الدليل قائمة شاملة تحتوي على الأسئلة التي يجب مراعاتها عند بناء برنامج المدن الشقيقة كالأسئلة المتعلقة بالمهام، والأهداف القصيرة والطويلة الأمد، ومعايير الاختيار، وعملية القيادة وغيرها من الأسئلة.

وعلاوة على ذلك، يقدم الدليل إطاراً يشتمل على الهيكل التنظيمي لتطوير برنامج يضم عدة مدن شقيقة، بمعنى آخر أن تشتمل الشراكة الواحدة أكثر من مدينتين شقيقتين. ويُعدّ التوجيه الذي يقدمه الدليل أداة أساسية لمواءمة البرنامج مع الإطار التنظيمي المحلي، مما يضمن تنفيذه وتشغيله بفعالية. ويشتمل الدليل كذلك على نماذج للأنظمة التأسيسية والوائح التنظيمية لدعم الجهات المعنية في وضع برامج المدن الشقيقة الخاصة بها.



Sister Cities International. ©٢٠١٨

<https://sistercities.org/wp-content/uploads/Building-Your-Local-Program/02/2018/uploads.pdf>

دليل ٣: التعاون بين المدن

يأتي هذا الدليل كإصدار ضمن سلسلة وثائق أصدرها مجلس أوروبا بهدف اقتراح حلول التعاون المؤسسي بين البلديات. وفي حين ركّز الدليلان السابقين على التعاون بين البلديات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المجاورة، فقد تجاوز هذا الإصدار الثالث الحدود الوطنية، حيث يهدف إلى توجيه البلديات حول كيفية إقامة شراكات مباشر وناجحة مع المدن في مختلف بقاع العالم.

في بادئ الأمر، يستعرض هذا الدليل لمحة عامة وشاملة حول أسباب ومهام التعاون بين المدن، ومن ثم يتناول بالتفصيل كيفية إطلاق هذه الشراكات، وتعزيزها، ورصدها. وبالإضافة إلى ذلك، حدد الدليل الخطوات اللازمة لبناء الشراكات، والطرق والأساليب التي يتم اتباعها في تحديد المشاكل وتأثيراتها المحتملة، وكيفية اختيار الجهات المعنية وأصحاب المصلحة بما في ذلك البلديات، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي، مع سرد أبرز العوائق المحتملة التي قد تقف أمام تحقيق التعاون.

ولتقديم الدعم للمدن التي ترغب في إطلاق التعاون، يوفر الدليل أيضًا قائمة بمراكز وبرامج مجلس أوروبا التي تنشط في المجالات ذات العلاقة بالتعاون بين المدن، بما في ذلك مراكز الشباب، وبرنامج المدن متعددة الثقافات، وبرنامج التعاون الفني والاستشارات. ولإظهار مدى إمكانية التطبيق بشكل فعال، يستعرض الدليل دراسة حالة للشراكة بين مدينة دندي في المملكة المتحدة وشقيقتها زادار في كرواتيا.



مجلس أوروبا، معهد غوريثا لعلم الاجتماع الدولي، ٢٠١٥©

<https://rm.coe.int/c2c-city-to-city-cooperation/1680747067>

دليل ٤:

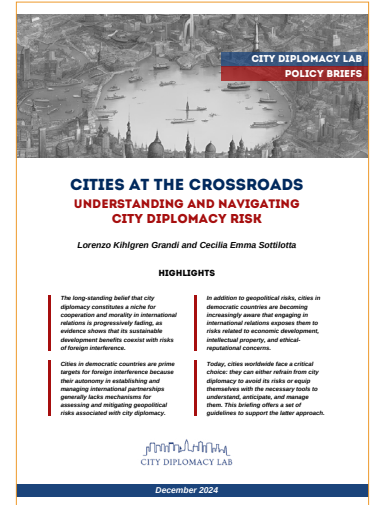
مدن عند مفترق الطرق: فهم مخاطر الدبلوماسية الحضرية ومعالجتها

يُعدّ هذا الدليل الموجه للجهات البلدية وشبه الحكومية دليلًا قيّمًا للمدن التي ترغب في عقد شراكات عالمية واكتساب فهم أعمق للأدوات الملموسة التي يمكنها اعتمادها لتحديد المخاطر المرتبطة بجهود الدبلوماسية الحضرية وطرق التعامل معها ومعالجتها.

ويستعرض هذا الدليل هذه المخاطر من خلال ثلاث فئات رئيسية، وهي: المخاطر الجيوسياسية، ومخاطر الملكية الفكرية والاقتصادية، والمخاطر الأخلاقية المتعلقة بالسمعة. وتشتمل هذه المخاطر على القضايا ذات الصلة بالضغط المؤسسية والاقتصادية الدولية، وانتهاك المعلومات الحساسة التي يمكن أن تؤثر على سمعة المدينة.

وكألية لتحديد هذه المخاطر ومعالجتها، يعمل هذا الدليل على تزويد البلديات بالتوصيات المناسبة والأدوات اللازمة لتقييمها ووضع الحلول المناسبة لها، كما يقدم الدليل توصيات في شكل إطار عمل خاص بالإجراءات، إضافة إلى توصيات تتعلق بمشاركة الجهات الفاعلة المؤهلة للتعامل مع مثل هذه المخاطر، وآليات التشاور، والرصد، والتدقيق، وصياغة التقارير، وأهمية الحوار بين المدن في الدول الشريكة.

ويشدد هذا الدليل على أهمية المشاركة الدولية للمدن، مع سرعة الاستجابة في الوقت نفسه للمخاطر المحتملة، مما يضمن أن تكون جهود الدبلوماسية الحضرية بمثابة خارطة طريق للتعاون الحقيقي وجهود التنمية المستدامة.



مختبر دبلوماسية المدن
(City Diplomacy Lab)
©٢٠٢٤

<https://www.citydiplomacylab.net/city-diplomacy-risk>

حراك المدن



مركز الملك عبدالله المالي (كافد)، الرياض، المملكة العربية السعودية
Youssef Abdelwahab | Unsplash ٢٠٢٤©

الرياض وسيؤول

شراكة من أجل الابتكار والإدارة الحضرية

شهد العام ٢٠٢٤م شروع المدينتين في اتخاذ خطوة مهمة بهدف تعزيز الشراكة من خلال مذكرة التفاهم التي وُقِّعت بين أمانة منطقة الرياض وحكومة مدينة سيؤول الكبرى. وقد نصت بنود هذه الاتفاقية التاريخية على التركيز بشكل خاص على تعزيز التعاون في مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة المدن والتشغيل، الأمر الذي جسّد التزام المدينتين وحرصهما على تحقيق الأجندة الحضرية بشكل مشترك. ومن خلال هذه الاتفاقية، ستعمل مدينة الرياض، المعروفة بدورها الاستباقي في دبلوماسية المدينة، ومعها مدينة سيؤول، التي تشتهر عالميًا بالابتكار الحضري، على مواءمة أولويات التنمية في المدينتين بهدف تعزيز العلاقات الثنائية.

تزرع مدينة الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، بالعديد من المشاريع العملاقة، مما جعلها في طليعة المدن ليس فقط على المستوى الإقليمي، بل على المستوى العالمي. وباعتبارها مركزًا عالميًا، أبرمت العاصمة السعودية عددًا من الشراكات مع مختلف الجهات العالمية، كما ساهمت بشكل كبير في الجهود المبذولة لتعزيز دبلوماسية المدن. وفي الناحية الأخرى، تُعدّ مدينة سيؤول في كوريا الجنوبية إحدى القوى المحركة الرائدة في مجال الابتكار الحضري على مستوى العالم، كما تعتبر من الاقتصاديات الحضرية الكبرى. ونظرًا لمكانة المدينتين في الجوانب المتعلقة بالابتكار وإدارة التنمية الحضرية، سنتناول في هذا المقال الأهمية التي توليها المدينتان لتعزيز التعاون والعمل معًا لتحقيق مستقبل حضري مشترك.

النقاش، والتشجيع على تبادل المعرفة، وتعزيز الخبرات في مجالات الإدارة الحضرية والتعاون.

ولتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة، تخطط المدينتان لإشراك خبراء الصناعة والمتخصصين في هذا المجال من خلال دعوتهم للمشاركة في حوار يتم فيه تبادل الأفكار واستعراض أفضل الممارسات في مجال التنمية الحضرية. ومن المقرر أن يتم تنفيذ ذلك من خلال تشكيل مجموعات عمل متخصصة، وإعداد إصدارات شاملة، إلى جانب تبادل الوثائق، والدراسات، والتقارير التي أعدها كلتا المدينتين. ومن أبرز البنود الأخرى لهذه المذكرة هو تنظيم الفعاليات والمؤتمرات عن طريق المؤسسات في مدينتي الرياض وسيؤول، مع التركيز الموضوعي على مجالات العمل ذات الأولوية للشراكة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه المذكرة قد وُقعت خلال زيارة سمو أمين منطقة الرياض إلى سيؤول، والتي شهد خلالها فعاليات المنتدى العالمي لرؤساء البلديات التي اشتملت على "أسبوع الحياة الذكية"، كما زار معرضًا عن "التحول الرقمي والمدن الذكية". وتشدد هذه الشراكة على الأهمية الاستراتيجية التي توليها كلتا المدينتين للعمل سويًا لمواجهة التحديات الحضرية المشتركة، كما تجسد الدور الذي تؤديه مدينتا الرياض وسيؤول في تشجيع الشراكات بين المدن في المنطقتين.

وتمثل هذه الشراكة خطوة مهمة في مجال شراكات المدن، حيث تشهد كلتا المدينتين نموًا سكانيًا متزايدًا، كما تتمتعان ببنية تحتية رقمية متطورة لإدارة المدينتين. وعلاوة على ذلك، تتوافق هذه الاتفاقية ومكوناتها مع أولويات التنمية في كلتا المدينتين، حيث تهدفان إلى تعميق العلاقات الثنائية، وتنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون، بالإضافة إلى تبادل الخبرات بين البلدين. ومن خلال ذلك، تعتزم المدينتان تحقيق المنافع المتبادلة والأجندة الحضرية المشتركة.

وتركز الشراكة بين المدينتين، على وجه التحديد، على العديد من المجالات الرئيسية، مثل: إدارة البنية التحتية في المناطق الحضرية، وتطوير الحدائق والمتنزهات، وإدارة الأصول والأراضي، وتعزيز الحوكمة الرقمية وأنظمة البيانات، وتحسين الخدمات البلدية كإدارة النفايات وإعادة التدوير. وتشمل مجالات التركيز كذلك العناصر الأساسية ذات الأولوية للبلديات والتي تتطلب أنظمة تشغيل فعالة وذات كفاءة عالية.

وبالإضافة إلى ما سبق، اشتملت الشراكة بين المدينتين على مجالات أخرى، مثل: تطوير المدن الذكية وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة. وركزت الشراكة أيضًا على الاهتمام بأنشطة التبادل الثقافي بُغية تحقيق المزيد من أنشطة التعاون المتبادلة بين المدينتين. وخلال العمل لتنفيذ بنود هذه الشراكة، تهدف المدينتان إلى تهيئة منصة للحوار وإثراء



صاحب السمو الأمير د. فيصل بن عبدالعزيز بن عياف، أمين منطقة الرياض، يعزز التعاون السعودي الكوري مع عمدة سيؤول أوه سي هون
Leaders MENA ٢٠٢٤©



عمان، الأردن
Hisham Zayadneh | Unsplash © ٢٠٢١

قابلية العيش وسهولة الوصول في المناطق الحضرية الشراكة بين عمان وبرشلونة

إلى ضمان إشراك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ برامج تعزيز إمكانية الوصول. وتبعًا لذلك، قام وفد رفيع المستوى من مدينة برشلونة، يتألف من خبراء المعهد البلدي لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بزيارة إلى مدينة عمان. كما شملت الزيارة مخيمي "الأزرق" و"الزعتري" للاجئين، وبطلب من منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" في إسبانيا، أعدّ الوفد تقريرًا حول تنقل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وعلاوة على ذلك، كانت أبرز أهداف الشراكة بين المدينتين هو رفع كفاءة التخطيط الحضري وتحسينه بغية استيعاب الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل أفضل، مما يعكس التزام المدينتين بالشمول الاجتماعي والتنمية الحضرية العادلة.

انطلاقًا من مبدأ تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين المدن، أطلقت مدينتا عمان الأردنية وبرشلونة الإسبانية عددًا من الشراكات التي شملت عدّة جوانب في مجالات التنمية الحضرية وقد تمثلت هذه الشراكات في اتفاقيات التوأمة والتبادل الثقافي بين المدينتين، بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع المشتركة بينهما. ومن أبرز المبادرات التي نُفذت في هذا الصدد بمدينة عمان ومن خلال الشراكات مع مدينة برشلونة، هي تلك المبادرة المتعلقة بتعزيز مستوى إمكانية الوصول في المدينة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد جاءت هذه المبادرة كجزء من مشروع "تحسين الظروف المعيشية في المناطق المهمّشة من خلال تنفيذ البنية التحتية الخضراء (ILCA)". فقد اشتملت أعمال المشروع على تعزيز إمكانية الوصول إلى المساحات الحضرية والأنشطة والخدمات، بالإضافة



وفد أردني من الأونروا في زيارة إلى مدينة برشلونة للتعرف على الخدمات التي تقدمها مراكز تنمية الطفل والرعاية المبكرة التابعة للمعهد البلدي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (IMPD) بمجلس مدينة برشلونة
Barcelona City Council © ٢٠٢٣

الإحساس بالفخر والاعتزاز لدى السكان بمدينتهم. كما عرضت مدينة برشلونة على الوفد الأردني أنظمة الصرف الحضري المستدامة (SUDS) التي نُفذتها من خلال تنسيق الجهود المشتركة بين مختلف الإدارات في المدينة.

وفي إطار تعزيز العلاقات المستمرة بين المدينتين، زار وفد آخر برئاسة نائب رئيس بلدية عمان الكبرى، مدينة برشلونة في نوفمبر ٢٠٢٤م لبحث أبرز المستجدات المتعلقة بحلول المدن الذكية. وتمحورت المناقشات خلال الزيارة حول المشاريع التجريبية لمدينة عمان في ست مجالات رئيسة شملت الرصد الآلي للشوارع والطرق، ومحطات الشحن الذكي للمركبات، وأنظمة مواقف السيارات الآلية المزمع تنفيذها لتشمل جميع أرجاء العاصمة الأردنية. وتتماشى هذه المبادرات مع الرؤية الاستراتيجية لبلدية عمان الكبرى للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦م، مع التركيز على التحول الرقمي والخدمات الحضرية المستدامة.

ومواصلةً لجهود تعزيز الشراكة، زار وفد أردني من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) برشلونة عام ٢٠٢٣م للتعرف على خدمات مراكز تنمية الطفل والرعاية المبكرة (CDIAP-EIPI) التابعة للمعهد البلدي لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد تمكّن الوفد الزائر الذي ضم موظفين من القطاعين الصحي والاجتماعي من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، من زيارة مراكز الرعاية الصحية في كل من "سيوتات فيلا" و"تو باريس"، والمشاركة كمراقبين في الجلسات العلاجية التي أُجريت مع مختلف المتخصصين (علم النفس، والعلاج الطبيعي، والعمل الاجتماعي، وغيرها من الجلسات)، بالإضافة إلى التفكير في هذه الاحتياجات ومناقشتها. كما زار

وعلى نحو مماثل وضمن تبادل الزيارات، زار ممثلو بلدية عمان الكبرى في عام ٢٠٢٠م مدينة برشلونة، حيث نُظمت هذه الزيارة في إطار مشروع "تحسين الظروف المعيشية في المناطق المهمشة من خلال تنفيذ البنية التحتية الخضراء"، وبالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وقد أُجريت بهدف تبادل المعرفة، وإثراء النقاش، وتبادل الرؤى والأفكار حول مختلف المواضيع المتعلقة بالبيئة الحضرية. وخلال الزيارة، تم تسليط الضوء على المواضيع الرئيسية كالأحياء التشاركية في مشاريع إعادة التأهيل الحضري، وتصميم المساحات العامة المتكاملة بما في ذلك التخضير، وتعزيز إمكانية الوصول، والتماسك الاجتماعي والتصميم المستدام، والنظم المؤسسية بما فيها الأدوار على مختلف المستويات البلدية، وطبيعة العمل المتعدد التخصصات لممارسات التخطيط المتكامل.

وإلى جانب ذلك، هدفت الزيارة إلى التعرف على التحديات والقضايا المتشابهة بين المدينتين واستنباط الدروس المستفادة من برشلونة في كيفية التصدي لتلك التحديات، بدلاً من اهدار الجهود بلا طائل. وباعتبار أن عمان وبرشلونة تسعيان إلى تحقيق الفوائد ذاتها لسكان المدينتين، وبغض النظر عن اختلاف سياق كل مدينة، فقد قام وفد مدينة عمان بدراسة التركيبة المكانية لمدينة برشلونة، خاصة فيما يتعلق بكيفية دعمها للتنقل الحضري المستدام. وعلاوة على ذلك، قام المدير التنفيذي لمديرية البيئة وإدارة النفايات الصلبة ببلدية عمان الكبرى مؤخراً بزيارة لأحد أحياء برشلونة والذي تم ترميمه وتجهيزه بالمتنزهات، والملاعب، وأرصفة المشاة، مما ساهم في تعزيز الإدماج الاجتماعي وزيادة رفاهية سكان الحي. وبدوره شدد مدير إدارة التواصل والمشاركة في مجلس مدينة برشلونة على أهمية الحاجة إلى إطار فعال للمشاركة، لتعزيز

وكان لمجال الرياضة نصيبًا وافرًا من هذه الزيارة، حيث قام نادي برشلونة لكرة القدم بتعزيز حضوره في منطقة الشرق الأوسط وذلك بإنشائه لأكاديمية برشلونة في عمان والتي تم افتتاحها في سبتمبر ٢٠١٩م. وتتيح الأكاديمية الفرصة للرياضيين الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و١٨ عامًا، للحصول على الدورات التدريبية وفقًا للمنهجية الشهيرة لنادي برشلونة. وتساهم هذه الدورات في تعزيز المهارات الرياضية والقيم الأساسية كالاحترام والتحلّي بروح العمل الجماعي.

وتُشكّل هذه الشراكات الاستراتيجية المستمرة فوائد بالغة الأهمية جنتها المدينتان، تمثلت في التنفيذ الناجح لمشاريع التنمية الحضرية، حيث تستطيع كل مدينة الاستفادة من تجارب نظيرتها.

الوفد الأردني مواقع أخرى لرعاية الأطفال كالمساحات العائلية، وغرف عزف آلة الجيتار، ومؤسسة "نيكسي"، المعنية بالأطفال ذوي الإعاقات المتعددة. وتُعدّ هذه الزيارة جزءًا من اتفاقية الشراكة بين عمان وبرشلونة، واتفاقية العمل لعام ٢٠٢٢م مع الأونروا، وكان من المقرر أن تستمر مع برامج تدريبية جديدة تستهدف الأطباء.

وامتدت هذه الشراكة لتشمل كذلك المجالات الثقافية والتعليمية، حيث شاركت بلدية عمان الكبرى في مخيم السلام السنوي في برشلونة، وهو تجمع عالمي يهدف إلى تمكين الشباب من خلال ورش العمل والأنشطة التي تركز على أهداف التنمية والتفاهم بين الثقافات المتعددة. وقد استعرض الوفد خلال الزيارة تاريخ وثقافة الأردن، الأمر الذي ساهم في تعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة.



برشلونة، إسبانيا
Kaspars Upmanis ٢٠١٩©



حديقة ماجوريل، مراكش
Hongbin | Unsplash © ٢٠٢٥

تعزيز الشراكات من خلال التبادل الثقافي بين مراكش ومرسيليا

الاتفاقية كذلك على ترميم المعالم الأثرية والتاريخية والحفاظ عليها، فضلاً عن استحداث جمعية يقع على عاتقها مسؤولية تذليل الصعوبات التي تواجه أنشطة الحماية البيئية والحفاظ على مدينة مراكش، والتي تتم عبر مختلف الإجراءات الفاعلة في إدارة النفايات الصلبة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتحسين البنية التحتية لها، وعلاوة على ذلك، شملت الاتفاقية التركيز بشكل خاص على مجال الجرف اليدوية. وتبعاً لذلك، شرعت المدينتان في عقد الاجتماعات وإقامة المعارض وغيرها من الفعاليات، كما اتاحتا فرصة الحصول على الدورات التدريبية والتدريب الداخلي بهدف تطوير مهارات الكوادر العاملة. ولم تقتصر الشراكة على ذلك، بل شملت جوانب أخرى تمثلت في تطوير مخطط عام لإدارة الحركة المرورية، بالإضافة إلى تحسين إدارة المجمعات والمرافق الرياضية في كلتا المدينتين.

يُعدّ التبادل الثقافي أحد الركائز الأساسية للتفاعل بين المجتمعات، وهو الوسيلة الأكثر فاعلية في تمكين مختلف المدن والمناطق في تعزيز الشراكات فيما بينها. ولا يقتصر دوره على تيسير العلاقات الدبلوماسية فحسب، بل يساهم كذلك في الاحتفاء بالتراث والثقافات المحلية، مما يحفز المجتمعات المحلية على المشاركة في هذه العملية. ومن خلال هذا المقال سنسلط الضوء على أوجه الشراكات بين مدينتي مراكش المغربية ومرسيليا الفرنسية، مع التركيز على تعاونهما في أنشطة متنوعة، لا سيما في مجالات التنمية الثقافية والسياحية.

وقد بدأت هذه الشراكات في عام ٢٠٠٢م، حيث وقعت الجماعة الحضرية لمراكش ومدينة مارسيليا اتفاقية شراكة تضمنت تبادل الخبرات في مجال الإدارة البلدية. وقد اشتملت

إلا أن "إيف سان لوران" وشريكه "بيير بيرج" قاما بشرائها، حيث عملا على استعادة مجدها السابق، لتضم اليوم متحفًا أمازيغيًا (بربريًا) يحتفي بتراث المدينة الغني.

وتمثلت الأهداف الأخرى لهذه الشراكة في تعزيز العلاقات بين مختلف المتاحف من أجل إرساء أوجه التعاون على المدى الطويل، وعلى هذا النحو، تم تسهيل تطوير القدرات لدى العاملين في المتاحف من خلال تبادل المعرفة والمهارات بين المدن الشريكة. وبناءً على ذلك، خطط الشركاء توثيق القطع الأثرية في المجموعات الخاصة بهم وتبادل شبكات الموارد مع بعضهم البعض. وإلى جانب ذلك، استهدفت هذه الشراكات تطوير وتنفيذ المشاريع المشتركة التي تهدف إلى تعزيز التراث في المدن الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وفي ضوء ما تقدم، نظم متحف الحضارات الأوروبية والمتوسطية بالشراكة مع متحف "إيف سان لوران" عددًا من المعارض المتعلقة بتنوع وثراء التراث في كل من مدينتي مراكش ومرسيليا.

وعلى نحو مماثل، وعلى هامش النسخة الرابعة من مهرجانه في عام ٢٠٢٤، أبرم "ملتقى التصوير الفوتوغرافي لمراكش"، وهو ملتقى يعرض أعمال المصورين الموهوبين من جميع أنحاء العالم، شراكة استراتيجية مع "مركز مرسيليا للتصوير الفوتوغرافي".

وخلاصة القول، تعكس هذه الشراكات الاستراتيجية المستمرة الفوائد التي تحققها المدينتان في عددٍ من قطاعات الإدارة والتنمية الحضرية، كما تُشير إلى إمكانات التبادل الثقافي ودوره في تعزيز وتسهيل هذه الشراكات.

وعقب ذلك، شهد العام ٢٠٠٤ تعزيز العلاقات بتوقيع اتفاقية توأمة بين المدينتين شملت عدة إدارات، بما في ذلك البلديات، والغرف التجارية، وغرف الصناعات الحرفية في المدينتين، بالإضافة إلى كلية العلوم التطبيقية في مراكش، وجامعة مرسيليا، ومستشفى ابن زهر بمراكش (كان يُعرف سابقًا باسم المامونية)، ومستشفى مرسيليا الجامعي. وكان أحد أبرز أهداف هذه الاتفاقية هو تعزيز الشراكات والعلاقات الثنائية في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتنمية الثقافية، والرياضة بين المدينتين.

وقد أثمرت هذه التوأمة في بناء وترسيخ الشراكات بين المدينتين في مجالات التبادل الثقافي وتطوير المهارات، والتي اتخذت صفة رسمية في عام ٢٠٠٧م، من خلال توقيع اتفاقية شراكة أخرى نصّت على ابتعاث الشباب من مراكش إلى مرسيليا بهدف دراسة استراتيجية مرسيليا في تطوير السياحة وبنيتها التحتية القائمة.

ولم تقف أنشطة الشراكات بين المدينتين عند هذا الحد، حيث أقام متحف الحضارات الأوروبية والمتوسطية في مرسيليا (MuCEM) في عام ٢٠٢٠م، بالشراكة مع مؤسسة حديقة "ماجوريل" في مراكش ومتحف "إيف سان لوران" في باريس، احتفالًا بالتراث الأمازيغي (البربري) الغني في المغرب. وتعمل مؤسسة حديقة "ماجوريل" على إدارة هذه الحديقة، والتي صممها في الأصل الرسام الفرنسي "جاك ماجوريل" الذي دفعه حبه لمراكش بأن يقضي أوقاته في تحسين الحديقة حتى وفاته في عام ١٩٦٢م. وفي ثمانينيات القرن الماضي، وعقب الفوضى التي ضربت الحديقة، كان مقرراً بيع أرض الحديقة لبناء فندق،



عرض الحرف اليدوية الراقية في متحف الحضارات الأوروبية والمتوسطية وحسن سان جان من خلال المتجر المجاني Bladi.net ٢٠٢٢©



تونس
Mahmoud Yahyaoui | Pexels ٢٠٢٤©

شراكات إقليمية رائدة

دروس مستفادة من تجربة تونس ولشبونة

الثنائية. وبالإضافة إلى ذلك شاركت المدينتان في مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة (MC2CM) وهو مشروع يهدف إلى معالجة التحديات المتعلقة بإدارة أنشطة الهجرة، من خلال تعزيز مستوى شمول واندماج المهاجرين. كما يسعى هذا المشروع إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والتعلم المتبادل الخاص بتحديات حضرية محددة، مع تعزيز قدرات المدن على معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة.

وضمن الجهود المبذولة في هذا الصدد، أعدت المدينتان ملفاً شاملاً لهجرة المدينة، تم من خلاله تحليل أنماط الهجرة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين. ونوّه الملف إلى أن المدينتين الصديقتين تستضيفان أعداداً كبيرة للغاية من إجمالي المهاجرين في البلدين، حيث تستضيف تونس العاصمة

أبرمت تونس العاصمة العديد من اتفاقيات الشراكة مع عدة مدن عالمية، ويرجع الفضل في ذلك إلى إدارتها الفعّالة إلى جانب الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المدينة. أما لشبونة في البرتغال فقد كانت إحدى هذه المدن الشريكة التي رسخت علاقتها بتونس عام ١٩٩٣م عبر اتفاقية الشراكة والصداقة بهدف إثراء الحوار، وتعزيز الثقة، والتشجيع على تبادل المعرفة بين المدينتين. ومن أبرز عناصر الاتفاقية التي أبرمت بين المدينتين هو تعزيز التبادل السياحي والثقافي والعلمي، بالإضافة إلى تشجيع تنظيم المؤتمرات المتعلقة بمجال التنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومنذ ذلك التاريخ، أجرت المدينتان العديد من الأنشطة المتمثلة في مجالات دبلوماسية المدن والحوكمة والعلاقات

وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، ومالطا. وخلال القمة اعتمد الممثلون "إعلان تونس" الذي أكد على الحاجة إلى إجراءات إقليمية للتشاور والتكامل بين هذه الدول. وعلاوة على ذلك، تبادل الممثلون المعلومات المتعلقة بالهجرة والقضايا ذات الصلة، بالإضافة المعلومات المتعلقة بالصحة العامة والتدريب المهني للمهاجرين.

وعلى نحو مماثل وكجزء من "حوار ٥+٥"، استضافت لشبونة في عام ٢٠٢٤ المؤتمر الوزاري السادس حول البحث، والابتكار، والتعليم العالي، والذي أسفر عن "إعلان لشبونة" الذي شدد على أهمية تعزيز الشراكات في هذه المجالات، إضافة إلى تفعيل دور الحوار كمنصة إقليمية للشراكات.

وخلاصة القول، تؤكد المشاركة الفعالة في الحوار الإقليمي وإدارته على التزام تونس العاصمة ولشبونة بتعزيز الشراكات في المنطقة، وبهذه الطريقة ساهمت المدينتان في إرساء أسس العلاقات الثقافية الراسخة بينهما، بالإضافة إلى وضع حلول مبتكرة لمعالجة التحديات المشتركة. ومن خلال هذه الجهود المبذولة، تمكنت المدينتان من تحقيق نجاحات مقدرة لم تقتصر على تعزيز العلاقات الثنائية فحسب، بل شكلتا نموذجاً يُحتذى به في مدن المنطقة الأخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تشجيع إبرام المزيد من الشراكات وتبادل المعرفة بين مدن حوض البحر الأبيض المتوسط.

نحو ٤٠٪ من إجمالي عدد المهاجرين في تونس، بينما تستضيف المنطقة الحضرية في لشبونة ما يقدر بحوالي ٢٢٪ من إجمالي المهاجرين في البرتغال. وتبعاً لذلك، ساهمت المدينتان في المشروع من خلال تبادل الأفكار المتعلقة بتجاربهما الخاصة في التصدي للتحديات المتعلقة بالهجرة. ففي حالة تونس، كانت دراسة الحالة الأساسية هي مشروع "الوكائل" الذي يهدف إلى توفير السكن الملائم والوصول إلى الخدمات البلدية للمهاجرين في المدينة. وسلطت الحالة الضوء على الأثر الإيجابي لدمج بناء مراكز الشباب والثقافة لصالح جميع السكان، مع التشديد كذلك على أهمية الحاجة إلى التمويل المستدام الذي يضمن نجاح مشاريع إعادة التأهيل، مثل مشروع "الوكائل".

وعلى الجانب الآخر، شاركت مدينة لشبونة الرؤى المستلهمة من تجربتها في تطوير "ملجأ الفن في مارفيل"، وهو ملجأ فني شامل مخصص للاجئين. وأشارت دراسة الحالة هذه إلى أن مشاركة الجهات المعنية طويلة الأمد وحضورها، إضافة إلى الفريق الإداري المتنوع والمتعدد التخصصات، قد ساهما في استدامة الملجأ، وبشكل خاص في ظل المضاربة العقارية المتزايدة والتهديدات التي تحدث نتيجة لتغير الطابع الحضري للمدينة.

وعلاوة على ذلك، ساهمت مدينتا تونس العاصمة ولشبونة بشكل فاعل في "حوار ٥+٥"، وهو منتدى شبه إقليمي تم إنشاؤه في عام ١٩٩٠م بهدف تعزيز الشراكات بين عشر دول في غرب البحر الأبيض المتوسط. ويبحث هذا الحوار مجالات الشراكات المختلفة كالطاقة المتجددة، والبيئة، والصحة، والتعليم، والثقافة، والسياحة، والمياه. وشهد العام ٢٠٢٣ استضافة تونس العاصمة لأول "حوار ٥+٥" شارك فيها ممثلون عن حكومات الجزائر، والمغرب، وليبيا، وموريتانيا، وفرنسا،



حوار ٥+٥، استضافت لشبونة في عام ٢٠٢٤ المؤتمر الوزاري السادس "مؤسسة العلوم والتكنولوجيا" Foundation for Science and Technology ٢٠٢٤©



مركز المعلومات السياحية
Travel Palestine ٢٠٢٥©

أهمية الشراكات بين البلديات في تحقيق التنمية الحضرية نماذج من رام الله، وبوردو، وتولوز

في تقديم العديد من الخدمات المتمثلة في الجولات المصحوبة بمرشدين، ونشر الأدلة السياحية، بالإضافة إلى المطبوعات الأخرى التي تحتوي على معلومات تتعلق بجغرافية المدينة وتاريخها وتراثها وثقافتها.

وسعيًا منها لتعزيز الشراكات التي من خلالها يتم تطوير الخدمات البلدية، استضافت مدينة رام الله في عام ٢٠٢٣م "المؤتمر الخامس للتعاون اللامركزي الفرنسي الفلسطيني"، الذي شارك فيه نحو ٣٠٠ ممثل عن السلطات المحلية في فرنسا وفلسطين، وجرى خلال هذا المؤتمر تناول أبرز التجارب المتنوعة في مجال التعاون والشراكات بين رام الله والمدن الفرنسية، بالإضافة إلى الاستفادة من قصص النجاح التي تم تحقيقها، مع إتاحة الفرصة للمشاركين في المؤتمر من تنفيذ مشاريعهم المستقبلية. وشهد المؤتمر كذلك تقديم عرض

كان لمدينة رام الله دورًا فاعلاً في تعزيز الشراكات الهادفة إلى تطوير الخدمات البلدية، حيث عقدت المدينة عدة اتفاقيات شراكة مع عدد من المدن الأوروبية، وخاصة المدن الفرنسية. وقد تمثلت هذه الشراكات في مجموعة من المشاريع المتنوعة كمشاريع البنية التحتية البلدية، والفنون، والثقافة.

وشهد العام ٢٠٠٧م، إبرام اتفاقية توأمة بين رام الله ومدينة بوردو الفرنسية، وتبعتها عدّة مبادرات تتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي وتبادل المعرفة. وكانت أولى ثمار هذه التوأمة هو ترميم أحد المباني التقليدية القديمة (فيلا) في رام الله، وذلك بهدف إنشاء مركز رام الله للمعلومات السياحية، وقد تم تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع بلدية بوردو في عام ٢٠١١م، وكان من ضمن أعمال هذا المشروع هو قيام بلدية بوردو بتدريب المدير التنفيذي للمركز الجديد. وقد ساهم هذا المركز

في البنية التحتية وأجهزة محطة معالجة مياه الصرف في قرية "الطيرة". واشتملت الأعمال في هذا التدخل على تركيب جهازين جديدين للطرد المركزي ومختبر داخلي، وقد كان الهدف من هذا التدخل هو تمكين إعادة استخدام المياه المعالجة في المدينة، وإعادة استخدام الحمأة (فضلات الصرف الصحي) في الأغراض الزراعية.

وفيما يتعلق بالتدخل الثاني، فقد اشتمل على الدورات التدريبية الفنية وبناء القدرات لموظفي بلدية رام الله، من أجل تعزيز خبراتهم في تشغيل ومراقبة أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة الحمأة، وصيانة البنية التحتية الرئيسية، بالإضافة إلى تعزيز تبادل أفضل الممارسات في إدارة شبكات الصرف الصحي.

أما التدخل الثالث فقد تمثل في دراسة الجدوى التي أجريت بهدف بحث إمكانية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الأغراض الزراعية، بما يساهم في تعزيز منهج دائري ومستدام بيئيًا لاستخدام الموارد. وقد كانت هذه الدراسة بهدف تسيير إعداد التوصيات المتعلقة بإطلاق تجربة إعادة استخدام الحمأة. وقد ساهمت منظمتا "HAMAP-Humanitaire" و "IOWater" في تقديم الدعم الفني للمشروع، في حين تكفلت كل من الوكالة الفرنسية للتنمية، ووكالة مياه أدور غارون، ووزارة الخارجية الفرنسية بتقديم الدعم المالي. وقد تجسدت جهود الشراكات المبذولة بالالتزام التام من بلدية رام الله والبلديات الفرنسية وذلك بتشجيع الشراكات الدولية التي تعزز جودة ممارسات التنمية الحضرية في هذه المدن.

توضيحي مشترك من المدينتين حول إنشاء إدارة تعنى بتعليم التراث الفلسطيني الذي تزخر به مدينة رام الله. وقد شكل هذا العرض جزءًا من الجهود الشاملة المبذولة في سبيل الحفاظ على التراث الثقافي ودعم التعليم في المدينة. وقد ساهم في تنظيم هذا المؤتمر كل من الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، ورابطة المدن الفرنسية، وشبكة التعاون اللامركزي بفلسطين، وبتمويل من وزارة الخارجية الفرنسية والقنصلية الفرنسية العامة في القدس.

وفيما يتعلق بالنواحي الثقافية والفنية، عقدت رام الله عددًا من الشراكات مع مدن فرنسية أخرى. وفي إطار الشراكة البلدية بين مدينتي رام الله و"تلوز" الفرنسية، استضافت بلدية "تلوز" في عام ٢٠١٠م مدرسة السيرك الفلسطينية لتقديم عرض سيرك في مركز المدينة لفنون السيرك (LIDO). ولم تقف الشراكات بين رام الله والمدن الفرنسية عند هذا الحد، حيث تم تطوير برنامج للتبادل الأكاديمي بين مدينتي رام الله و"تلوز". ومن خلال هذا البرنامج، قام ١٥ طالبًا من تلوز في عام ٢٠١١م بالعمل خلال الإجازة الصيفية مع الطلاب الأكثر تفوقًا في مدرسة السيرك الفلسطينية. وتزامن ذلك مع البرنامج التدريبي التحضيري الذي استغرق عامًا كاملاً والذي قدمه مركز "ليدو" في تلوز لـ "تدريب المدربين" من الطلاب من المدرسة الفلسطينية.

أما في مجال خدمات الصرف الصحي، فقد سعت المدينتان منذ عام ٢٠١٧م إلى تحسين الخدمات المقدمة في رام الله وذلك من خلال العمل جنبًا إلى جنب بهدف تنفيذ ثلاث تدخلات رئيسية. وتمثل التدخل الأول في التركيز على إجراء تحسينات



عرض سيرك بعنوان "خلف الجدار" لمدرسة السيرك الفلسطينية في مركز فنون السيرك (LIDO) في تلوز
La Dépêche ٢٠١٠ ©



القصرين، تونس
Tabbo ٢٠٢٣ ©

التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية

نجاح الشراكات بين القصرين وميونخ

في إطار برنامج الشراكة بين المدن الذي تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبرنامج الشراكات البلدية الألمانية الفلسطينية الشرق أوسطية (SKEW)، ويتمويل من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).

ومن أبرز مكونات هذا المشروع هو ما أطلقته إدارة الإنشاءات العامة في ميونخ بالتنسيق مع إدارة العمل والتنمية الاقتصادية والشؤون الأوروبية والدولية بدمج عناصر التصميم التشاركي في تصميم الساحة. ولتسهيل هذا الدمج ودعم الجهات المعنية بالمشروع بالأدوات اللازمة والمهارات المناسبة، عمل المشروع على تنظيم ورش عمل بهدف إشراك المواطنين في ميونخ لأغراض تبادل المعرفة والتدريب. أما في القصرين، فقد ساهم فريق من ميونخ في تنظيم ورش عمل استهدفت سكان الحي من الرجال، والنساء، والأطفال.

تقع القصرين في غرب تونس، حيث تشارك المدينة حالياً في العديد من مبادرات التنمية الحضرية الهادفة إلى تعزيز الشراكة مع نظيراتها من المدن الأخرى. ومن أبرز شراكات القصرين في هذا الصدد هي الشراكة الحالية مع مدينة ميونخ الألمانية، والتي تمثلت في عددٍ من المبادرات في مجالات الاقتصاد الحضري والمشاركة العامة في التصميم العمراني.

ونظراً لأهمية الساحات العامة في تحسين جودة الحياة في المدن، فقد أبرمت القصرين في عام ٢٠١٦م شراكة مع مدينة ميونخ بهدف إعادة تصميم الساحة العامة التي تقع في حي "أولاد نصر الله"، أحد الأحياء الشعبية بالمدينة. فقد كان هذا الموقع يعاني في السابق إهمالاً في البنية التحتية وشُحاً اقتصادياً، بالإضافة وبحاجة إلى إعادة تأهيله. وتبعاً لذلك، تم تنفيذ إعادة تصميم الساحة العامة خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠٢١م،

وجمع المكونات الإلكترونية وإعادة استخدامها للحد من تأثيرها البيئي. وقد تم تنفيذ هذه المشاريع المبتكرة خلال عام ٢٠٢٤م.

وفي الإطار ذاته، أطلقت المدينتان مشروع "استعادة النفايات المنزلية" في القصيرين في عام ٢٠٢٣م. وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، فقد كان الهدف من المشروع تعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للنفايات من خلال المشاركة المجتمعية والتوعية. وقد تم اختيار ٢١ من سكان مدينة القصيرين الأولمبية كمستفيدين من المشروع، وتم تزويدهم بماكينات خاصة بتحويل النفايات المنزلية القابلة للتحلل الحيوي إلى أسمدة غنية بالمواد العضوية ذات الجودة العالية. وكان من المقرر أن يتم استخدام هذه الأسمدة في تغذية النباتات وتخصيب التربة الزراعية في المنطقة.

وبالإضافة إلى ما سبق، ساهمت جمعية "القصيرين الخضراء" في هذا المشروع بشكل أساسي، بتنظيمها للدورات التدريبية، وإطلاق حملات التوعية المتعلقة بكيفية إنتاج المواد البيولوجية العضوية من النفايات المنزلية. وعلاوة على ذلك، تابعت الجمعية مع السكان الـ ٢١ سير العمل والتقدم المحرز في تحويل النفايات إلى أسمدة العضوية.

وفي إطار الجهود المبذولة من مدينتي القصيرين وميونخ في تعزيز الاقتصاد الدائري، نظم ديوان تنمية الوسط الغربي بالقصيرين في عام ٢٠٢٣م "ورشة عمل لتبادل الخبرات" بين البلديتين، وقد شهدت الورشة مشاركة إدارات الإقليمية، وجهات من القطاعين العام والخاص، وركزت على المناهج النظرية للاقتصاد الدائري، وأهميته كمسار اقتصادي، بالإضافة إلى التركيز على الاستراتيجيات ذات الصلة، وأفضل الممارسات العالمية في هذا الصدد. وبيّنت أنماط الشراكات التعاونية المتنوعة بين القصيرين وميونخ إمكانيات التعاون بين المدن في المنطقة العربية والأوروبية، الأمر الذي يساهم في تعزيز الشراكات على المدى البعيد، ويساعد في تسيير ممارسات التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة.

وتبعاً لذلك، وجهت ورش العمل التي عُقدت في مدينة القصيرين الدعوة إلى السكان لإبداء آرائهم والإعراب عن تطلعاتهم المتعلقة بالساحة العامة التي كان من المقرر تحويلها إلى متنزه. وقد ساهمت الآراء المطروحة من السكان في وضع التصور الخاص بتصميم المتنزه وأبرز خصائصه، مما ساهم في تعزيز روح الانتماء والمسؤولية في المجتمع المحلي. أما الرؤية المشتركة لسكان الحي، بالإضافة إلى رؤية مدينتي ميونخ والقصيرين، فقد ساهمتا في تطوير المتنزه الذي ضم ملاعب للأطفال، وسلام سهلة الوصول لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، ومناطق جلوس مظلة، ونافورة مياه، إلى جانب غرس ٤٠ شتلة جديدة. كما قرر المشاركون إطلاق اسم "المدينة الأولمبية" على المتنزه. ومن ناحية أخرى، تمثل دور جمعية "القصيرين الخضراء" -وهي جمعية شعبية- في الإشراف على صيانة المتنزه والاعتناء به، لتبرهن بذلك روح الانتماء والمسؤولية التي تم غرسها في المجتمع المحلي خلال مراحل تطوير المتنزه.

وشهد العام ٢٠٢٠م إطلاق مبادرة شراكة أخرى بين المدينتين تمثلت في التركيز على تعزيز الاقتصاد الدائري. واستناداً إلى الدعم المقدم من إدارة العمل والشؤون الاقتصادية في ميونخ، فقد أكدت هذه الشراكة على أهمية تعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للنفايات، وتشجيع ريادة الأعمال محلياً. وفي عام ٢٠٢٣م، ثُوجت هذه الشراكة بإطلاق مسابقة مشتركة بين المدينتين في القصيرين بهدف دعم الشركات الناشئة في مجال الابتكارات، أي الشركات التي تعمل على التصدي للتحديات البيئية. وبناءً على هذه المسابقة، اختارت لجنة التحكيم التي ضمت في عضويتها ممثلين عن المدينتين ثلاث شركات ناشئة، حيث نجحت الشركة الأولى في زراعة الفطر باستخدام بقايا (ثفل) القهوة التي تم جمعها من المقاهي والمطاعم المحلية. ونجحت الشركة الثانية في إنشاء مصنع لضغط بقايا الرخام من المحاجر المجاورة لصناعة الطوب. أما الشركة الثالثة فقد نجحت في إعادة تدوير النفايات الإلكترونية،



ورشة عمل مع أطفال لتصميم مساحة عامة في مدينة القصيرين
Henriette Wägerle | The Urban Activist ٢٠٢٢©



نواكشوط
Argaam ٢٠١٧©

إدارة الموارد والبنية التحتية البلدية شراكة نواكشوط مع المدن الأوروبية

"المشروع الحضري للولوج إلى الماء والصرف الصحي (PCAEA)" بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨م. وفي عام ٢٠١٩م، ساهم الصندوق الأفريقي للاستثمار في البنية التحتية (AIMF) بتقديم دعم إضافي بهدف التوسع في نطاق الأعمال وتعزيزها، وجمع الموارد المالية، وضمان رصد ومتابعة المشاريع بكفاءة عالية. وبالإضافة إلى مدينة، شاركت العديد من الجهات الأخرى في دعم الشراكات مع نواكشوط، بما في ذلك البلديات السويسرية، وجمعية التضامن السويسرية، ومدينة بوردو الفرنسية، سلطة مياه حوض "أدور غرون الفرنسي"، و"ميتز يورومتروبوليس"، و"هاغانيس"، وهيئة مياه "ميتز متروبول"، ووكالة "راين-ميوز" للمياه.

واشتملت أبرز أعمال المشروع على تعزيز الولوج إلى المياه وتحسين جودتها لتوفير مياه الشرب الآمن، وتطوير قطاع الصرف الصحي بشكل مستقل، وإنشاء نظام لإدارة المشاريع في جهة

لحقت مدينة نواكشوط الموريتانية بنظيراتها من المدن العربية وشاركت بفعالية في إطلاق المبادرات المتعلقة بالشراكة مع العديد من المدن الأوروبية، مع التركيز على مجالات متنوعة تمثلت في البنية التحتية، والتنمية المستدامة، وبناء القدرات. وتعدّ العاصمة الموريتانية من أكبر شركاء الاتحاد الأوروبي من الدول الأفريقية من حيث التمويل، ومجالات التدخل المتنوعة، والشراكات ذات الأثر الإيجابي والتي تعود بالنفع على كلا الطرفين.

ويعود تاريخ الشراكات مع المدن الأوروبية إلى العام ٢٠٠٩م، حيث أبرمت نواكشوط اتفاقية شراكة مع مدينة لوزان السويسرية بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة من مياه الشرب لسكان المدينة. وقد تم التوسع في هذه الشراكة بصورة أكبر في عام ٢٠١٥م لتشمل مشاكل الصرف الصحي، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ

وبالإضافة إلى ذلك، شهد العام ٢٠٢٢ توقيع اتفاقية شراكة بين نواكشوط والعاصمة الفرنسية، وجاء التوقيع على هامش الجمعية العامة للرابطة الدولية لرؤساء البلديات الناطقين بالفرنسية التي عُقدت في ساحل العاج. واشتملت الاتفاقية على مجالات الزراعة الحضرية، والغذاء المستدام والمياه، والتدريب المهني والتعليم العالي، والتنقل الحضري، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام واستدامتها.

وإلى جانب الشراكات التي عقدتها مع سويسرا، شاركت العاصمة الموريتانية كذلك في عدد من الأنشطة مع إسبانيا، وكانت أبرز هذه الأنشطة هو تمويل اتفاقية بين جهة نواكشوط والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتغيرات المناخية، وقد أثمرت هذه الشراكة عن وضع خطة إجراءات عملية لمنظمة "Climate Access".

وسعيًا منها لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، نفذت جهة نواكشوط مشروع "دعم الجهة في مجال التنمية المستدامة الصامدة والمتوازنة (ARENDRE)"، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق الشمول وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وبشكل خاص في الأحياء الطرفية، وذلك من خلال العمل على النقل الحضري والإنارة العامة. وحصل هذا المشروع على الدعم الاتحاد الأوروبي بالشراكة مع حاضرة باريس الكبرى، والصندوق العالمي لتنمية المدن "FMDV"، والمركز الدولي لدراسات التنمية المحلية "CIEDE". وكانت المدة الأولية للمشروع أربع سنوات (أغسطس ٢٠٢٠ - أغسطس ٢٠٢٤). وتم تأمين تمويل إضافي من الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية "FFEM" لمدة عام آخر، الأمر الذي أدى إلى تمديد المشروع حتى أغسطس ٢٠٢٥.

وفي نهاية المطاف يمكننا القول كان للدور الحيوي الذي أدته نواكشوط في تعزيز الشراكات مع المدن الأوروبية أثرًا بالغًا في تسهيل إدارة البنية التحتية والموارد البلدية، ويُعدّ نموذجًا يُحتذى به في هذا المجال، كما يُجسّد السبل المختلفة التي يمكن من خلالها تنفيذ الشراكات بهدف التصدي لتحديات التنمية الحضرية.

تمت كتابة هذا المقال بناءً على الآراء المقدمة من سعادة السيد محمد الأمين النحوي مستشار معالي رئيسة جهة نواكشوط المكلف بالتعاون

نواكشوط، ودعم الشراكة اللامركزية مع الجهات الناطقة بالفرنسية. وتضمنت الأهداف الرئيسة لهذا المشروع تعزيز الحصول على المياه لـ ٨٠,٠٠٠ شخص بحلول العام ٢٠٢٥م، وذلك من خلال إجراء توسعة لشبكة المياه، مع إنشاء وصلة لتوزيع المياه على ٣٤ مدرسة، وإطلاق حملات التوعية، وتوفير البرامج التدريبية لاستخدام وصيانة دورات المياه المستوفية للاشتراطات البيئية التي أنشئت في إطار الشراكة. ويُعدّ الصرف الصحي كذلك من الأهداف الرئيسة، مع إجراء عدد من التدخلات التي استهدفت حوالي ٩,٠٠٠ شخص. وقد اشتملت هذه التدخلات على إنشاء دورات مياه في سبع مدارس وثلاثة أسواق، باستخدام نماذج تم تكييفها وفقًا للملاحظات التي تم الحصول عليها من مراحل سابقة من المشروع. ومن أبرز الجوانب الأخرى للمشروع هو بناء القدرات في جهة نواكشوط، وبشكل خاص في مجالات الإدارة الداخلية، ورصد الأنشطة، وملكية المشروع على مستوى المجتمع المحلي، وكل ذلك بالتعاون مع البلديات، والشركة الوطنية للماء (SNDE)، وغيرها من الجهات المعنية بالمشروع.

وفيما يتعلق ببلدية "توجنين"، من المزمع أن يقوم "المشروع الحضري للولوج إلى الماء والصرف الصحي (PCAEE)" بإجراء أعمال توسعة في شبكة توزيع المياه بطول يقدر بنحو ١٢٠ كيلومترًا، ودعم توصيلات المنازل، وإنشاء خمسة صنابير مياه صرف، مع ربط ١٨ مدرسة بشبكة المياه وتخصيص مصدر مياه لكل مدرسة. وعلاوة على ذلك، سيقوم المشروع بشراء ناقلتين للمياه بهدف توفير المياه في المناطق التي لا تصلها الشبكة. وسيتم دعم هذا الانتشار التشغيلي ببرنامج تدريبي شامل مع إطلاق حملة توعية وذلك بهدف ضمان استدامة البنية التحتية التي تم إنشاؤها.

وعقب المرحلة النهائية من المشروع، واستجابةً للمخرجات التي تحققت، وتماشياً مع أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران لمدينة نواكشوط (٢٠٢٠-٢٠٤٠)، وقعت نواكشوط عام ٢٠٢٢ اتفاقية شراكة مع مدينة "متز" الفرنسية، ونصت هذه الاتفاقية بشكل أساسي على توفير مياه الشرب للأحياء النائية، بالإضافة إلى مناطق التنمية الاجتماعية، والثقافية، والبيئية، كما زار وفد سويسري مدينة نواكشوط في عام ٢٠٢٤م للتعرف على ما تم إنجازه في البنية التحتية التشغيلية، كما افتتح الوفد شبكة أنابيب جديدة بطول بلغ ٢١ كيلومترًا.



افتتاح شبكة مياه بطول ٢١ كيلومترًا خلال زيارة الوفد السويسري إلى مدينة نواكشوط - مدينة Ville de Lausanne ٢٠٢٤©

أخبار المعهد

بتوجيه من سمو أمين منطقة الرياض ورئيس المعهد تدشين الموقع الإلكتروني لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية ٢٠٢٥ م

المبادرات الثنائية وقصص النجاح في الشراكات بين المدن وآليات إنجازها الفعلية. ويمكن للمهتمين زيارة الموقع الإلكتروني للمنتدى والاطلاع على تفاصيله من خلال الرابط: <https://org/ar.aecd2025>، ويأتي هذا التدشين امتداداً للجهود في تعزيز الحوار وتوسيع نطاق التعاون الدولي، بما يسهم في دعم التنمية وتحقيق شراكات المدن لمستقبل أفضل.

دشن المعهد العربي لإنماء المدن، بالشراكة مع أمانة منطقة الرياض المستضيفة للمنتدى في نسخته الأولى ٢٠٢٥، الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية ٢٠٢٥، ليكون منصة تفاعلية تسهم في تعزيز الحوار والشراكة بين المدن في الإقليمين العربي والأوروبي. تضمن الموقع كلمة ترحيبية من سموه بصفته رئيس لجنة التوجيه، يؤكد فيها أهمية المنتدى في تعزيز الحوار والشراكة، وترسيخ الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية الراسخة بين المدن، كما يتضمن الموقع تعريفاً شاملاً بفكرة المنتدى وأهدافه، إلى جانب استعراض لأبرز المدن والمنظمات الدولية والبنوك التنموية المشاركة، بالإضافة إلى أجندة المنتدى التي تشمل الجلسات الحوارية وورش العمل، وأبرز



صاحب السمو الأمير د. فيصل بن عبدالعزيز بن عياف، أمين منطقة الرياض ورئيس المعهد العربي لإنماء المدن

أخبار المعهد ٤٥

وفد من المعهد يزور عددًا من عمداء المدن الأوروبية استعدادًا لمنتدى حوار المدن العربية والأوروبية

مدينة براغ في جمهورية التشيك، ونائب عمدة هامبورغ في ألمانيا، ونائب عمدة مدينة نيس في فرنسا. وتناولت اللقاءات سبل تفعيل الشراكات بين المدن العربية والأوروبية في مجالات متعددة، وجرى خلال الاجتماعات تنسيق مشاركة عمداء المدن الأوروبية في المنتدى ومناقشة مجالات الشراكة مع المدن العربية في مجالات التنمية الحضرية والتطوير البلدي. كما بحثت الزيارات محاور المنتدى المرتقب، وأهمية تعزيز الحوار البنّاء بين المدن. وتأتي هذه الخطوة في سياق حرص المعهد على مد جسور التواصل بين المدن العربية والأوروبية، وخلق فضاء مفتوح للحوار وتبادل الخبرات والممارسات الناجحة بما يخدم التنمية الحضرية والتطوير البلدي.

في إطار التحضيرات لانعقاد النسخة الأولى من منتدى حوار المدن العربية والأوروبية، الذي تستضيفه الرياض في مايو ٢٠٢٥م، قام وفد من المعهد العربي لإنماء المدن وأمانة منطقة الرياض مكون من سعادة مدير عام المعهد د. أنس المغيرة، وسعادة مستشار سمو أمين منطقة الرياض للعلاقات الدولية م. محمد أبا الخيل، ومديرة العلاقات الدولية والشراكات بالمعهد السيدة ألبا فرنانديز.

بمسلسلة من الزيارات الرسمية إلى عدد من المدن الأوروبية خلال شهر مارس. وشملت الجولة لقاءات مع عمدة مدينة بوخارست، و نائب عمدة مدينة روما، ونائب عمدة نابولي، ونائب عمدة بودابست، ونائب عمدة مدينة كراكو في بولندا، ونائب عمدة



لقاء نائب عمدة براغ - جمهورية التشيك
٢٠٢٥ © المعهد العربي لإنماء المدن

أمسية رمضانية أقامها المعهد على شرف سفراء الدول الأوروبية لمناقشة أجندة منتدى حوار المدن العربية الأوروبية

كما تم خلال اللقاء التعريف بمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية، حيث ناقش الحضور أهمية إشراك المدن العربية والأوروبية في صياغة مستقبل حضري قائم على الشراكة والتكامل فيما بينهم. وقد عبّر السفراء وممثليهم عن تطلعاتهم للمشاركة الفاعلة في المنتدى القادم.

كما جاء هذا اللقاء، ليعكس وجهات النظر وليتيح تبادل الرؤى والأفكار حول الموضوعات ذات الأولوية في أجندة منتدى حوار المدن العربية الأوروبية. حيث أكد المعهد على دور مثل هذه المنتديات في مد جسور التواصل بين المدن وخلق مساحات ملائمة للحوار وتبادل الخبرات والممارسات الناجحة.

استضاف المعهد العربي لإنماء المدن مساء الأحد الموافق ١٧ مارس، ليلة رمضانية، حيث جمعت عدد من سفراء الدول الأوروبية وممثليهم، في أمسية تهدف إلى مناقشة أجندة منتدى حوار المدن العربية الأوروبية، والذي سيعقد في مايو ٢٠٢٥، لتعزيز التعاون والتكامل في مجالات التنمية الحضرية المستدامة بين المدن في العالم العربي والأوروبي. وقد حضر اللقاء عدد من السفراء من بينهم: السيد جيري كونينغهام- سفير إيرلندا، السيد كارلو بالدوكي- سفير إيطاليا، السيد روبرت روستيك- سفير جمهورية بولندا، السيد سيباستيان ميتراتشي- سفير رومانيا، السيد دراغان بيسينيك- سفير صربيا، السيد خورخي هيبيا- سفير إسبانيا، الدكتور أوسكار ويستينجر - سفير النمسا، السيد لولزيم ميكو - سفير جمهورية كوسوفو.



عدد من سفراء الدول الأوروبية وممثليهم في ليلة أودي الرمضانية
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد العربي لإنماء المدن شريكاً معرفياً في القمة الخامسة عشرة لمدن آسيا والمحيط الهادئ



2025 ASIA PACIFIC CITIES SUMMIT & MAYORS' FORUM

Expo City Dubai, UAE 27-29 October

Host city



مدينة إكسبو دبي
EXPO CITY DUBAI

An initiative of



Dedicated to a better Brisbane



المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.

دعم المدن العربية وتعزيز حضورها الدولي من خلال إسهام فاعل في الدبلوماسية الحضرية. تتطلع إلى مشاركتكم في فعاليات قمة مدن آسيا والمحيط الهادئ ومنتدى قادة المدن ٢٠٢٥. للتسجيل والمزيد من التفاصيل، يُرجى زيارة الموقع من خلال الرابط الرسمي للقمة <https://2025apcs.expcitydubai.com/registrations-early-bird>.

يُعلن المعهد العربي لإنماء المدن عن شراكته الاستراتيجية مع مدينة إكسبو دبي لتنظيم 'منتدى قادة المدن'، وذلك ضمن فعاليات القمة الخامسة عشرة لمدن آسيا والمحيط الهادئ، التي تستضيفها مدينة إكسبو دبي خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥، في مركز دبي الجديد للنمو المستقبلي. تُعد القمة من أبرز الفعاليات الدولية التي تجمع رؤساء البلديات وقادة المدن من مختلف أنحاء العالم، إذ تُعقد للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. يتولى المعهد العربي لإنماء المدن دوراً محورياً في صياغة جدول أعمال القمة والمساهمة بخبراته في إثراء النقاشات وتقديم محتوى معرفي نوعي يدعم الحوار الحضري البناء ويعزز القيادات.

كما يتولى تنظيم وإدارة منتدى قادة المدن، الذي يضم ما يقارب ٤٠٠ مدير تنفيذي من القطاع العام، ويهدف إلى تعزيز الحوار الاستراتيجي، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز حضور المدن الدولي. تأتي هذه المبادرة امتداداً لاتفاقية الشراكة التي تم توقيعها مؤخراً بين المعهد ومدينة إكسبو دبي، والتي تؤكد الالتزام المشترك بالتبادل المعرفي وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال التنمية الحضرية. كما تعكس الدور الريادي للمعهد في

المعهد العربي لإنماء المدن يطلق سلسلة من تقارير السياسات الحضرية تُعنى بالتحول الرقمي وإدارة التراث الحضري في المدن العربية

المدن العربية - رؤى وممارسات البلديات"، حيث يركز على أبرز المنهجيات والممارسات الناجحة في إدارة التراث الحضري بالمدن العربية، وأهميته في إيجاد التوازن بين الحفاظ والتغيير. كما استعرض نماذج حوكمة مبتكرة تبنت ممارسات مرنة توازن بين الحفاظ على التاريخ ومواكبة تطور المدن ومرونتها في المنطقة العربية.

تأتي هذه التقارير كخطوة عملية لدعم صنّاع القرار وقادة البلديات في تبني سياسات حضرية فاعلة ومتكاملة، تستند إلى المعرفة والتجارب العملية من واقع المدن العربية، بما يعزز من قدرتها على التكيف مع المتغيرات وتحقيق تنمية حضرية شاملة ومستدامة.

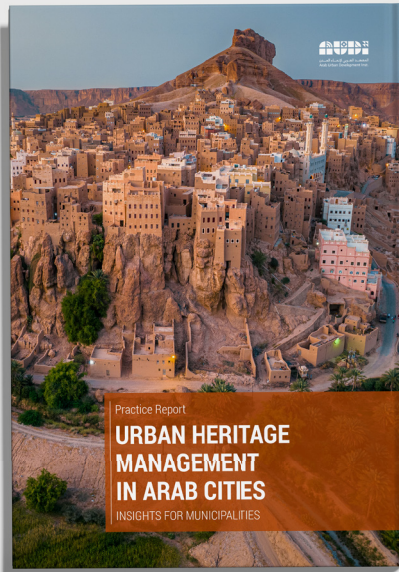
أطلق المعهد العربي لإنماء المدن، خلال شهري فبراير ومارس من عام ٢٠٢٥م، تقريرين موسّعين ضمن سلسلة تقارير السياسات الحضرية، وذلك في إطار جهوده المستمرة لدعم تنمية المدن العربية وتعزيز قدرات البلديات على مواجهة التحديات الحضرية المعاصرة.

يحمل التقرير الأول عنوان "البلديات والتحول الرقمي في المدن العربية: من منظور التطوير المؤسسي"، حيث يأتي في إطار استراتيجي يعكس التحديات والفرص التي تواجهها هذه المدن في مسيرتها نحو التحول الرقمي، كما يعرض الحلول والركائز الأساسية لتحقيق نقلة نوعية في إدارة المدن من خلال التقنية. أما التقرير الثاني، فيأتي تحت عنوان "إدارة التراث الحضري في

Araburban.org
Info@araburban.org
@Arab_Urban



المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.



البلديات والتحول الرقمي في المدن العربية: من منظور التطوير المؤسسي
© ٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد العربي لإنماء المدن يُنظم سلسلة ورش تدريبية لتأهيل القيادات وتعزيز كفاءة العمل البلدي

هدفت إلى تعزيز التفكير الاستراتيجي، وإبتكار حلول تسهم في تحسين جودة الحياة في المدن. أما الورشة الثالثة، "إدارة الأصول وخصخصة الخدمات"، فقد تناولت منهجيات متقدمة في إدارة الأصول البلدية، وتفعيل الشراكات الاستثمارية. واختتم البرنامج بالورشة الرابعة، تحت عنوان "إعداد الخطط التنفيذية والمحافظ الرأسمالية"، التي ركزت على آليات التخطيط الرأسمالي، وتنظيم المحافظ البلدية بما ينسجم مع الأولويات الاستراتيجية.

وتأتي هذه الورش في إطار حرص المعهد على الإسهام في تطوير العمل البلدي، وتزويد الكوادر بالمعرفة والمهارات التي تمكّنهم من قيادة مسيرة التحول في المدن.

نظم المعهد العربي لإنماء المدن سلسلة تدريبية متخصصة، ضمن برنامجه لتطوير الكفاءات القيادية والمهنية في أمانة محافظة جدة، وذلك خلال الفترة من فبراير إلى أبريل ٢٠٢٥، بهدف رفع مستوى الأداء وتحسين كفاءة العمل البلدي. شملت هذه السلسلة أربع ورش تدريبية مكثفة، شارك فيها ١٤٢ متدرباً من منسوبي الأمانة، وتناولت موضوعات متنوعة تُعنى ببناء القدرات وتمكين القيادات البلدية من تبني أفضل الممارسات الإدارية والفنية. افتتحت الورش بورشة بعنوان "المشارك المعتمد في إدارة المشاريع"، التي ركزت على تعريف المشاركين بأساسيات إدارة المشاريع، وتعزيز مهارات التعاون والعمل الجماعي. تلتها الورشة الثانية، بعنوان "استراتيجية تطوير العمل البلدي"، التي



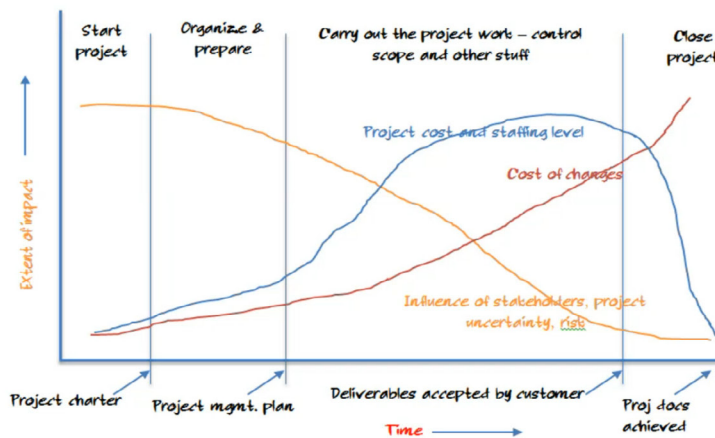
قدم المعهد العربي لإنماء المدن دورة تدريبية في إعداد الخطط التنفيذية والمحافظ الرأسمالية - أمانة جدة، المملكة العربية السعودية © ٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد العربي لإنماء المدن يُنظم دورة تدريبية عن بُعد في إدارة المشاريع الاحترافية (PMP)

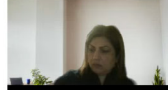
أيام بواقع ٣٠ ساعة تدريبية، بما يتيح للمشاركين التفاعل وتبادل الخبرات ضمن بيئة تدريبية احترافية. تأتي هذه الورشة ضمن جهود متواصلة لتمكين ضباط الاتصال في المدن العربية، وتزويدهم بالأدوات والمعرفة اللازمة، والارتقاء بمستوى الأداء من خلال تبني أفضل الممارسات والتجارب العالمية.

نظم المعهد العربي لإنماء المدن دورة تدريبية عن بُعد تحت عنوان "إدارة المشاريع الاحترافية (PMP)"، شارك فيها أكثر من ٣٠+ متدرباً من ضباط الاتصال في المدن العربية، ممثلين لأكثر من ٢٠ مدينة، وذلك خلال شهر أبريل ٢٠٢٥. وتهدف الورشة التدريبية إلى تمكين المشاركين من اكتساب معارف متقدمة في مجال إدارة المشاريع الاحترافية، والتعرف على خبرات واسعة تغطي مختلف جوانب إدارة المشاريع بشكل شامل، بما يعزز من كفاءة مدراء المشاريع في تطوير مهاراتهم الإدارية والقيادية. كما تم التركيز على استعراض أبرز الاستراتيجيات والمنهجيات الحديثة في إدارة المشاريع، وأساليب تطبيقها الفعّال داخل المؤسسات، لتحقيق أعلى مستويات الأداء والنجاح المؤسسي. تم تصميم الدورة لتوفير تجربة تدريبية متكاملة عن بُعد امتدت على مدى ١٠

Project Life Cycle



المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.



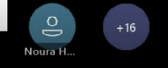
Rana Habayeb



Ahmad Al-Musallami



Sonia SFAR



Noura H...

قدم المعهد العربي لإنماء المدن دورة تدريبية عن بُعد في إدارة المشاريع
©٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن

استثمار النفايات الصلبة بين حلول المعالجات المستدامة وخطر التلوث: السليمانية نموذجاً

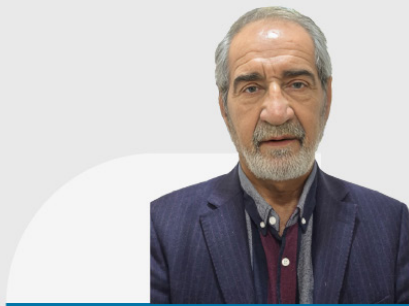
افتُتِحَ اللقاء بعرض قدمه المهندس محمد فريد الساعدي، مدير عام شركة آسيا للطاقة المتجددة، أكثر من ٤٥ عامًا من الخبرة في إدارة المشاريع الصناعية، يتولى إدارة مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة في مدينة السليمانية.

استعرض خلاله التحديات والحلول المتاحة في معالجة النفايات الصلبة في مدن العالم العربي، وخاصة في السليمانية، التي تعاني من مشاكل بيئية وصحية بسبب التلوث الناتج عن النفايات.

وأوضح المهندس محمد أن مع التوسع العمراني في مدينة السليمانية، أصبحت مكبات النفايات التي كانت تقع على بُعد ١٠ إلى ١٢ كيلومترًا من المدينة أقرب إلى المناطق السكنية. هذا القرب أدى إلى تفاقم مشكلة تلوث الهواء والمياه، مما أثر سلبًا على صحة المواطنين.

نظّم المعهد العربي لإنماء المدن عاشر لقاءاته ضمن سلسلة اللقاءات الشهرية "حراك المدن" مساء يوم الثلاثاء ٢٨ رجب ١٤٤٦هـ الموافق ٢٨ يناير ٢٠٢٥م، بحضور عدد من المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية.

استهل اللقاء الدكتور عبد الله ضيف الله، مدير اللقاء وأستاذ التخطيط العمراني، بنبذة تعريفية عن سلسلة لقاءات "حراك المدن"، مشيرًا إلى أهميتها في إثراء النقاش بين المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية في الدول العربية كافة. وأكد على أهمية هذه اللقاءات في تسليط الضوء على مشاريع التنمية الحضرية الريادية، وتبادل الأفكار حول آليات العمل ومقومات النجاح.



ضيف اللقاء
م. محمد فريد الساعدي
مدير عام شركة آسيا للطاقة المتجددة، العراق.

لقاء افتراضي بعنوان

**استثمار النفايات الصلبة بين حلول
المعالجات المستدامة وخطر التلوث**
مدينة السليمانية في العراق نموذجاً

تناول المهندس أهمية تبني تقنيات جديدة لمعالجة النفايات الصلبة، مثل إعادة التدوير، التحويل إلى طاقة، أو استخدام أنظمة مكبات صحية ومعالجة النفايات باستخدام تقنيات حديثة تضمن عدم تأثيرها الضار، وذلك في إطار خطط المدينة المستقبلية لتحقيق استدامة بيئية.

بالنتيجة طورت مجموعة فاروق الاستثمارية بقيادة المهندس محمد، حلولاً بيئية واقتصادية من خلال تحويل النفايات الصلبة إلى وقود بديل يستخدم في مصانع الأسمنت، هذا الحل يقلل من كمية النفايات المدفونة، حيث يتم دفن أقل من ١٠٪ من النفايات، مما يوفر مساحات كبيرة ويطيل عمر المشروع مقارنة بالطرق التقليدية.

أشار المهندس إلى أن هذا المشروع يُعد مثلاً رائداً في تقديم حلول بيئية مستدامة تساهم في تحسين الاقتصاد المحلي وتقليل من الاعتماد على الوقود التقليدي. وأكد على أهمية تضافر جهود جميع الجهات المعنية لتحقيق المزيد من النجاحات في مجال إدارة النفايات واستخدام مصادر الطاقة البديلة.

في ختام اللقاء، شكر الدكتور عبد الله ضيف الله الحضور على تفاعلهم ومشاركتهم القيمة، مثنيًا على الدور البارز للمهندس محمد فريد الساعدي في قيادة هذا المشروع. كما أكد على أهمية استمرار هذه اللقاءات لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المختصين في التنمية الحضرية.



نبذة عن الترويج لفكرة مشروع معالجة النفايات:

ومن خلال إدراك الجهات الرسمية المسؤولة في المحافظة ومدينة السليمانية بحجم مشكلة التخلص من النفايات البلدية والأساليب غير الصديقة للبيئة في إدارتها، فقد بدأت التحرك لأيجاد حلول علمية وعملية لمعالجة المشكلة والمباشرة بالاتصال بجهات استثمارية لها الإمكانيات والرغبة في المساهمة بالمشروع، ومن بينها (شركة مجموعة فاروق الاستثمارية) التي سارعت بقبول الدعوة وبأشرت بالتنسيق مع الجهات المختصة وشركات عالمية مختصة في هذا المجال بدراسة المشكلة والأسلوب الصحيح بيئياً لمعالجة النفايات البلدية مع الاستفادة مما يمكن أنتاجه من عمليات المعالجة كأنتاج الوقود البديل الذي يمكن الاستفادة منه في صناعة الأسمنت المزدهرة في السليمانية والتي تملك وتشغل (المجموعة) عدداً من مصانعها.

وبضوء التقدم في الحوارات مع المسؤولين في المحافظة وإعطاءهم الأولوية التي تناسب الموضوع، والتقدم الذي حققته (المجموعة) في دراسة الأساليب التكنولوجية المناسبة، تم توقيع عقد بين الطرفين لإنشاء معمل، كمشروع استثماري، في منطقة تانجرو القريبة من المدينة لمعالجة النفايات الصلبة في المدينة وإنتاج الوقود البديل (RDF) الذي يستخدم في مصانع الأسمنت... وعلى أن تبقى عملية جمع النفايات من المدينة ونقلها إلى المعمل من مسؤولية الدوائر البلدية في المدينة.



ت	آ
Taban	Aljawhira...
آ	ج
Aldanah...	Jamal Qa...
آ	م
Abdulla...	Mustafa...
ز	م
Ziad Ala...	Moham...
و	س
Wafaa W...	Abdetaal...
آ	أ
Azza Ebr...	Azzam Z...
ي	ع
Yusra St...	Ehsan RE...
أ	م
aljawhar...	مهدي الحر...
ن	+21
Nelaz TB...	

شراكات حضرية مبتكرة: تجربة نواكشوط في تحسين الخدمات الأساسية، موريتانيا- نواكشوط أنموذجاً

التنمية الحضرية الريادية، وتبادل الأفكار حول آليات العمل ومقومات النجاح.

افتتح اللقاء بعرض قدمه الدكتور السالك مولاي أحمد الشريف، أستاذ محاضر، ومدير عام شركة آسيا للطاقة المتجددة. يمتلك خبرة تزيد عن ١٠ أعوام في مجالات التخطيط الحضري والتنمية المستدامة. يشغل حالياً منصب مدير الدراسات والمشاريع والتعاون في جهة نواكشوط.

استعرض الدكتور السالك خلال العرض الشراكة المبتكرة التي تم تأسيسها مع مدينة لوزان السويسرية ومدن فرنسية أخرى،

نظم المعهد العربي لإنماء المدن اللقاء الثاني عشر ضمن سلسلة اللقاءات الشهرية "حراك المدن" مساء يوم الأربعاء ١١ شوال ١٤٤٦ هـ الموافق ٠٩ أبريل ٢٠٢٥م، بحضور عدد من المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية.

استهل اللقاء الدكتور عبد الله ضيف الله، مدير اللقاء وأستاذ التخطيط العمراني، بنبذة تعريفية عن سلسلة لقاءات "حراك المدن"، مشيراً إلى أهميتها في إثراء النقاش بين المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية في الدول العربية كافة. وأكد على أهمية هذه اللقاءات في تسليط الضوء على مشاريع



ضيف اللقاء

د. السالك مولاي أحمد الشريف

مدير الدراسات والمشاريع والتعاون في جهة نواكشوط، أستاذ محاضر.

لقاء افتراضي بعنوان

شراكات حضرية مبتكرة: تجربة نواكشوط في تحسين الخدمات الأساسية موريتانيا - نواكشوط أنموذجاً

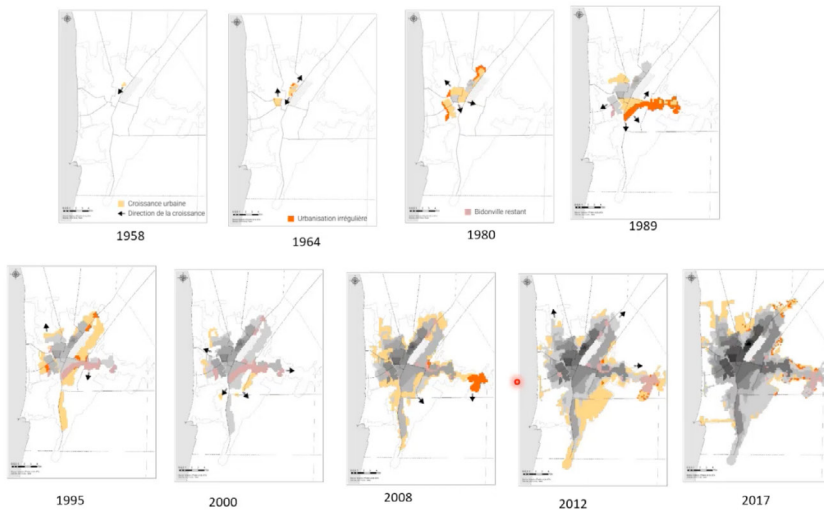
والتي ركزت على توفير حلول مستدامة لمشكلة نقص المياه في الأحياء التي كانت تعاني من التهميش. وهذا وقد تطرق إلى التحديات التي تواجهها نواكشوط، مثل: ترتيب الأولويات بين المشاريع المختلفة، والتنسيق بين الجهات المتعددة، وضمان استدامة المشاريع.

وأوضح الدكتور سالك أبرز النتائج التي تم تحقيقها من خلال هذه الشراكة فيما يتعلق بتحسين شبكات المياه والصرف الصحي في نواكشوط، بما في ذلك بناء شبكات جديدة، وإنشاء حنفيات عمومية، وتوفير صهاريج للمياه.

وركز على أهمية دور الشراكات المتعددة الأطراف في دعم التنمية الحضرية المستدامة، حيث تم عرض آليات التمويل التي اعتمدت على المساهمات المالية من المدن السويسرية والفرنسية. كما تم التأكيد على أهمية الالتزام السياسي والتنسيق بين المستويات المحلية والدولية لتوسيع نطاق هذه الشراكات إلى مجالات أخرى مثل التعليم والصحة.

مشيراً إلى أهمية التفاعل المجتمعي وضرورة تبني نهج اجتماعي يتمشى مع خصوصيات الأحياء العشوائية لضمان القبول المجتمعي والتفاعل الإيجابي مع المشاريع المستقبلية.

في ختام اللقاء، شكر الدكتور عبد الله ضيف الله الحضور على تفاعلهم ومشاركتهم القيمة، مثنيًا على الدور البارز للدكتور السالك مولاي أحمد الشريف في قيادة هذا المشروع. كما أكد على أهمية استمرار هذه اللقاءات لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المختصين في التنمية الحضرية.



شراكات حضرية مبتكرة: تجربة نواكشوط في تحسين الخدمات الأساسية، موريتانيا - نواكشوط أنموذجاً
© ٢٠٢٥ المعهد العربي لإنماء المدن



تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban 

@arab_urban_sa 

/araburban 

/araburban 

/@arab_urban 

يمكنكم مسح الرمز لقراءة
الأعداد السابقة من مدتنا



Riyadh 11452
Kingdom of Saudi Arabia

P.O Box 6892,
Diplomatic Quarter

T. +966114802698
mudununa@araburban.org

